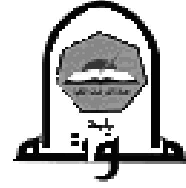


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

"اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن"

إعداد الطالب

محمد عبد السلام القطاونة

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن العوران

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا
استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع / تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2014م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد عبدالسلام القطاونة الموسومة بـــ:

اتجاهات طلبة الجامعات الاردنية نحو اثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الاردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. حسن سلامه العوران		2014/05/21	مشرفاً ورئيساً
د. سليم احمد القيسي		2014/05/21	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2014/05/21	عضواً
أ.د. عايد عواد الوريكات		2014/05/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز إلى:

والدي، مثلي الأعلى، وقدوتي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والدتي، نبع العطاء، وسر استجابة السماء للدعاء.

زوجتي، رفيقة دربي، وملكة قلبي.

أبنائي.

باسل، البطين الأيمن.

بشار، البطين الأيسر.

بنان، قرة عيني.

محمد عبد السلام القطاونة

الشُكر و التقدير

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى.

فالحمد لله الذي مَنَّ عليَّ بفضله العظيم، وكرمه الواسع ، بإنجاز هذه الأطروحة، ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان، لكل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل العلمي، الذي ابتغي من وراءه رضوان الله تعالى وتقديم المنفعة العلمية للمسلمين وأخُص بالذِكر :

مشرفي الفاضل الدكتور حسن العوران الذي قدم لي وقته وعلمه أثناء إشرافه على هذه الرسالة.

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا علي بإثراء رسالتي بتوجيهاتهم البناءة وآرائهم النيرة.

محمد عبد السلام القطاونة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

"اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن"

محمد عبدالسلام القطاونة

جامعة مؤتة، 2014م

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة بهدف جمع البيانات حيث تكونت من ثلاثة أجزاء، الأول احتوى على البيانات الشخصية، أما الجزء الثاني، فقد شمل أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج أما الجزء الثالث، فقد شمل أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (500) طالباً وطالبة من مختلف الجامعات الأردنية وتم اختيارهم بطريقة قصدية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

1- أن اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأسباب التي تؤدي لإرتفاع معدل متوسط سن الزواج، جاءت مرتفعة بشكل ملحوظ، وكان من ابرز الأسباب والذي احتل المرتبة الأولى هو ارتفاع أجرة السكن وصعوبة توفره في حين كان خوف الفتيات من تحمل المسؤولية المترتبة عن الزواج في المرتبة الأخيرة.

2- إن اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو اثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن جاءت بدرجة تقدير مرتفعة وقد كان عامل الفقر والبطالة من أهم العوامل التي تسهم في ارتكاب الجريمة. في حين احتل المرتبة الأخيرة عامل رفض زواج الأهل للفتاة الأصغر من شقيقتها الأكبر والذي يسهم في اللجوء للعنف والكراهية وبالتالي ارتكاب الجرائم، في المرتبة الأخيرة.

Abstract

The trends of the student of the Jordanian universities toward the impact of the rising of the average rate of marriage age on the rate of crimes in Jordan

Mohammad abd al-salam al-qatawneh

Mu'tah University, 2014

This study aims at identifying the trends of the student of the Jordanian universities to ward the impact of the rising of the average rate of marriage age on the rate of crimes in Jordan in order to achieve the objective of this study, a questionnaire was designed so as to collect data, which it consisted three sections, The first one included the personal data, the second section included the reasons of the rising of the average rate of marriage age, the third part included the impact of the rising of the average rate of marriage age on the rates of crime, The study simple consisted of (500) male and female student from all the Jordanian universities who where chosen in a compatible random way .the study concluded a number of results, the most notably:-

1- the trends of the students of the Jordanian universities toward the reasons that lead to the rising of the average rate of marriage age were too high , the increase of the rent of houses and the difficulty of its availability came in the first rank while the girls fear of taking responsibility of marriage came in the last rank.
2- the trends of the students the Jordanian universities toward the impact of the rising of the average rate of marriage age on the rate of crimes in Jordan were also with a high degree, the factor of poverty and unemployment was the most important factor that contribute to committing crime, while the factor which related to the family's refusal of marrying the younger sister before the older one, which in turn leads to violence and hatred, and consequently committing crimes, came in the last rank.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

إن من أسباب بقاء واستمرارية الجنس البشري أن يجتمع طرفي العلاقة الذكر والأنثى لاعتبار أن كل واحد منهم لا غنى له عن الأخر، وذلك بوسيلة تنظيمية من أهدافها تلبية وتنظيم العلاقات الجنسية، ألا وهي الزواج الذي يمثل الركيزة الأساسية في تكوين الأسرة والتي تعد اللبنة الأولى في بناء المجتمعات لما لها من أهمية كبيرة في إعداد الأفراد، في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية، قال تعالى: **{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}** (سورة الروم، آية21)

الزواج نظام له أهدافه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى التربوية، وهو ما حثنا عليه ديننا الحنيف في بيان ابرز سماته، وأشكاله وأنواعه ووسائله وحتى وشروطه، وكيفية مجرياته ووقائعه، وتشجيعه للشباب بالإقدام على الزواج خاصة في المرحلة المبكرة من العمر لقوله صلى الله عليه وسلم :" **يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج**"، إلا أن التغيرات التي تعرض لها الزواج المبكر على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي عكست نتائجها عليه مما أدى إلى تجلي ظاهرة تأخر سن الزواج وارتفاع معدلاته لدى الشباب في الوقت الراهن، كما غيرت كثير من المفاهيم والمواقف، العلاقات الاجتماعية حيث أصبح الزواج أو العزوف عنه أو تأجيله، لُمراً يخص الفرد وميوله وطموحاته، لا يشاركه في اتخاذ قراره أحدا يتحكم بنفسه به(السناد،2007).

ولقد ارتبط الزواج من حيث السن وعملية الاختيار بالمرحلة الاجتماعية التي يمر بها المجتمع، فالتقدم العلمي والصناعي وتمركز الخدمات في المدن، أدى إلى زياد الهجرة الداخلية وانعكست هذه التغييرات على بناء مجتمع حديث من خلال الاهتمام بالتعليم، والذي يؤثر بدورة في تأخر دخول الأفراد سوق العمل، حيث إنعكست هذه التحولات على النظام الأسري ككل وفي النظم الفرعية المرتبطة به، كالزواج، الأمر الذي أدى إلى تغيير في معدلات سن الزواج وفي طرق الاختيار (أبو حوسه، 1994).

فالنسبة للمجتمع الأردني نجد أن الأفراد يتزوجون بنساء اصغر منهم في العمر ونادراً ما نجد شاباً يرتبط بفتاه تماثله بالعمر أو اكبر منه، كما أن العرف والعادات المتعلقة بالسن والاختيار في الزواج يضع قيوداً كثيرة تحد من فرص المرأة في الزواج، فارتباط المرأة يرتبط برجال يماثلونها سناً أو يكبرونها، مما يقلل من فرصتها بالزواج، وتأخر سن الزواج، خاصة بالنسبة للفتاه وذلك لإرتباطه بعدة متغيرات وعوامل منها طول الفترة التعليمية والتي قد تنهيها الفتاه في سن الثالثة والعشرون، ثم البحث عن العمل لأن الوضع المألوف اجتماعياً لسن الزواج هو أن يكون الشاب أكبر من الفتاه وسبب ذلك أن نضج الذكر البيولوجي عادة ما يكون أبطاء من نضج الأنثى (الخولي، 1983).

لذا فأننا نجد أن المجتمعالأردني يولي إهتماماً كبيراً ، بموضوع ارتفاع معدل سن الزواج، لما يترتب عليه من إنعكاسات سلبية، قد تؤدي لظهور المشاكل والآفات الاجتماعية المختلفة، كالأزمات الأخلاقية التي تؤثر على الفرد والمجتمع بشكل عام.

ويمكن القول بأن ظاهرة ارتفاع معدل متوسط سن الزواج يجب أن لا تفهم كظاهرة منفصلة عن التغيرات والتحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي طرأت على البناء الاجتماعي للمجتمع، فهي ليست متمركزة في مكان أو مجتمع محدد بل لا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات وان تفاوتت المجتمعات في إرتفاع هذه الظاهرة أو تناقصها.

وتولي هذه الدراسة إهتماماً بمعرفة اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجر يمة في الأردن.

فدراسة الإتجاهات تفيدنا في مختلف ميادين العلوم السلوكية من منطلق أنها وسيلةٌ للتنبوء بالسلوك الإنساني، فهي تعمل على تحفيز استجابة الأفراد الإيجابية حيال موضوع ما، فتغير سلوك الأفراد يغير في اتجاهاته لإرتباطها بالسلوك (الضمور،2007).

2.1 مشكلة الدراسة:

إن من ينظر بعين التمعن إلى المجتمع الأردني يلاحظ بأن ظاهرة ارتفاع متوسط سن الزواج بدأت تزداد وعلى نطاق واسع عن ذي قبل، حيث أصبحت مشكلة تستدعي الدراسة لاستقصاء حجمها وأسبابها وآثارها والبحث عن سبل معالجتها، الأمر الذي زاد من تعقيدها، تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، النفسية والصحية، التي طرأت على المجتمع وقيمه، خاصة فيما يتعلق بموضوع الاختلاط في مجالات العمل أو الجامعات، والحاجة للتعليم، وارتفاع تكاليف الزواج والمغالاة في المهور وغيرها من التغيرات التي ساهمت في بروزها، مما إنعكس سلبا على المجتمع الأردني الذي إنتشرت فيه جرائم كان من أسبابها إرتفاع معدل سن الزواج، مثل جرائم الزنا الناتجة عن إقامة العلاقات غير الشرعية وجرائم السرقة لتوفير تكاليف الزواج وغيرها من الجرائم.

وتشير سجلات دائرة الاحوال المدنية والجوازات في الأردن الى تزايد أعداد الشباب المتزوجين، ففي العام 2009 بلغ مجموع واقعات الزواج لمن اعمارهم تزيد عن 30 عاما 19747 واقعة وشكلت ما نسبته 32% من مجموع واقعات الزواج خلال العام نفسه. وفي العام 2010 بلغ مجموع واقعات الزواج لمن تزيد اعمارهم عن 30 عاما 19235 واقعة وشكلت ما نسبته 33% من مجموع واقعات الزواج خلال العام نفسة، وفي العام 2011 بلغ مجموع واقعات الزواج للفئة العمرية المذكورة 19819 وشكلت ما نسبته 33% من مجموع واقعات الزواج خلال العام المذكور، أما في العام 2012 فقد بلغ مجموع واقعات الزواج للفئة العمرية المذكورة 20526 واقعة وشكلت ما نسبته 33% من مجموع واقعات الزواج خلال العام المذكور، وفي العام 2013 بلغ مجموع واقعات الزواج للفئة العمرية المذكورة 17997 واقعة وشكلت ما نسبته 33% من مجموع واقعات الزواج خلال العام 2013.

وتم اختيار هذا الموضوع للتعرف على المشاكل التي نتجت عن هذه الظاهـ ة، علماً بأن مشكلة الدراسة تتلخص بمحاولة معرفة إتجاهات طلبة الجامعات الأردن نحو ارتفاع معدل متوسط سن الزواج وأثره على معدلات الجريمة في الأردن

3.1 أسئلة الدراسة:

جاءت الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الأتي: **ما اتجاهات طلبـة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن؟.**

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير **النوع الاجتماعي.**

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير **المستوى الدراسي.**

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير **نوع الكلية.**

4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير **تقدير معدل الطالب**

5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير **مستوى دخل الأسرة.**

4.1 أهمية الدراسة:

تأتي الأهمية العلمية لمعرفة إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن وذلك من خلال :

1- بيان النتائج المترتبة على إرتفاع متوسط سن الزواج، ومدى إنعكاساتها على الفرد والمجتمع.

2-لفت إنتباه الجهات المختصة سواء كانت الرسمية أو غير الرسمية لضرورة دراسة هذه الظاهرة وا إيجاد الحلول اللازمة، ولأهمية هذا الجانب في سلوك الأفراد وأثره على معدلات الجريمة، وتزويدها بمجموعة من التوصيات والمقترحات للحد من هذه الظاهرة، نظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

3-كما أن أهمية الدراسة قد تفتح المجال أمام الباحثين لدراسات مستقبلية.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لمعرفة إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن، كما تهدف الدراسة للتعرف إلى:

1- أسباب وعوامل ارتفاع معدل متوسط سن الزواج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

2- العلاقة بين إرتفاع معدل متوسط سن الزواجو أثره على معدلات الجريمة

3- وضع مقترحات تساهم في الحد قدر الإمكان من انتشار ظاهرة ارتفاع معدل سن الزواج.

6.1 المصطلحات:

الاتجاهات (Attitudes) : هي المشاعر المنبثقة عن المعرفة المسبقة، التي تؤدي إلى وجود رغبة لدى الفرد في اتخاذ سلوك معين، أو إطلاق حكم على موضوع الاتجاه نحو أشخاص، وظروف العمل، وأدوات العمل، وغيرها من الأمور. (منصور، 2001).

طلبة الجامعات الأردنية :هم الطلبة الدارسون والمواظبون على الدراسة في السنوات الأولى والأخيرة في الكليات النظرية والعملية، وذلك خلال الفصل الأول للعام الدراسي 2014/2013 م.

إرتفاع معدل سن الزواج: هو بلوغ الشاب أو الفتاه سناً معينة دون الإقدام على خطوة الزواج التي تعد أولى خطوات تكوين الأسرة، (جيلاخ؛ عديلي، 2013).

متوسط سن الزواج : تعرفه (ميمون، 2009) بأنه وسيلة قياس مركبة يتم حسابها على أساس بيانات الإحصاءات أو المسوح السكانية حول نسبة العزاب من خلال الفئات العمرية.

وجاء في كتاب (القصاص، 2008) بأن **سن الزواج** هو سن النضوج البيولوجي بكثير أو قليل تبعاً لظروف الشخص المقبل على الزواج، بإختيار من يتزوجه سواء مماثلا له في السن أو أكبر أو أصغر.

ويمكن أن نعرف سن الزواج بأنه السن الذي يسمح فيه بزواج الرجل من المرأة، وزواج المرأة من الرجل مع أخذ مؤشرات تحديده لكلا الجنسين.

الزواج: هو العلاقة التي تجمع الرجل بالمرأة في إطار شرعي وقانوني وتنطوي عليها مشاركة الطرفين بالعواطف والأحاسيس والأفكار لتحقيق التكافل والإستمرار (**ميمون، 2009**)،

كما تعرف **الزواج (يسمينه، 2012)** بأنه العقد الشرعي المدني الذي ينصب قبل أي شيء على الاعتراف الاجتماعي بالعلاقة التي تربط الرجل بالمرأة والذي يتبعه عملية الإشهار.

فالزواج أمر سماوي يحدد نمط العلاقة التي تربط الرجل بالمرأة وبين الواجبات والحقوق لكليهما بموجب العقد الشرعي الذي يفيد تمتع الرجل بامرأة دون وجود مانعٍ شرعي، من أجل إشباع الغريزة الجنسية، وتأسيس نواة الأسرة والمحافظة على الأنساب.

الجريمة: تعرف الجريمة بأنها سلوك غير مشروع سواء كان فعلا أو امتناعا عن فعل يمكن إسناده لمرتكبه ويقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا، والسلوك الذي يجرمه المشر ع، ما أن يكون فعلا بمعنى أن يأتي الفرد سلوك ينهى المشرع عن إتيانه، و أما أن يكون امتناعا عن فعل، ففي هذه الحالة أيضا هناك سلوكاً منهياً عنه (الشاعر، 2003).

وتعرف الجريمة من الناحية السوسيولوجية (الاجتماعية) بأنها: كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة، كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي، وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لآخر(الوهيبي، 2011).فالجريمة تعد خروجاً على قواعد النظام الاجتماعي والخلقي والذي بدوره يؤذي الشعور الجماعي للمجتمع الذي إلفه.

كما تعرف الجريمة شرعاً : بأنها الوقوع بالمحظورات الشرعية التي زجر الله عنها بالحد أو التعزير سواء كان الفعل ظاهرا أو باطنا لقوله تعالى "وذروا ظاهر الإثم وباطنه" بمعنى انه الذنب الذي يستوجب العقاب.(عوده، 2005).

وتعرف الجريمة من الناحية القانونية : بأنه إما عمل يجرمه القانون، أو امتناع عن عمل يقضى به القانون، ولا يعتبر الفعل أو الترك جريمة في نظر القوانين الوضعية إلا إذا كانمعاقب ً ا عليهطبقًا للتشريع الجنائي (**العنزي**، 2010).

ويمكن القول بأن **الجريمة** رغم اختلاف الفقهاء على وضع تعريف محدد لها إلا أنهم افترضوا فيها عدة عناصر أولها القيام بالفعل وهو الجانب المادي لترجمة السلوك، وان يكون الفعل غير مشروع طبقاً لقانون العقوبات فهي كل فعل مقصود أو متعمد يخالف القانون الجنائي والعادات والتقاليد ويلحق الأذى بالآخرين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

إهتم الإسلام بالزواج والترغيب به لقوله صلى الله عليه وسلم :"**من كان موسراً لأن ينكح ولم ينكح فليس مني**"وقوله صلى الله عليه وسلم :"**يا معشر الشباب من إستطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحفظ للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء**"، ومن هنا تبرز أهمية الزواج، حيث إعتبره الإسلام معادلة لشطر الدين ونصف الإيمان.

يتزوج الناس لأغراض مختلفة منها الأمان الاقتصادي و العاطفي والرغبة في الإنجاب والحاجة إلى الصحبة، وتحسين المركز الاجتماعي للشخص في المجتمع، والرعاية الصحية لكلا طرفي الزواج، الأمر الذي جعل من الزواجأمراً ضروريا وحتميا في المجتمعات وا ٍلا كان وصمةً لطرفي الزواج، وعموما فأن الناس يتزوجون لان الزواج هو النمط الاجتماعي الذي يجد قبولا واسعا ومشروعية لإقامة علاقة بين الجنسين (**القصاص،2008**)

ويعتبر الزواج الوسيلة الشرعية الوحيدة في تكوين الأسرة وتهيئة الإستقرار الأسري، وتأسيس الروابط الإجتماعية والإلتزام بنسق الضوابط الإجتماعية (**المطيري، 2009**).

كما يعتبر التأخر في سن الزواج لدى الرجل والمرأة مخالفةٌ للعرف والأخلاق من وجهة النظر الاجتماعية، حيث تعتبر الفتيات أكثر معاناة من الشباب اتجاه ظاهرة الزواج لان الشباب إذا طالت سنوات عزوبيتهم فمن الممكن أن يتزوج دون وجود أي مانع، ففي نظر المجتمع يصل الشاب إلى قمة النضوج في سن الخامسة والأربعين من عمرة بينما هذا السن بالنسبة للمرأة هو بداية سن اليأس(**الطاحون، 2001**).

فرضت التحولات الإجتماعية وا ٍرتفاع مستوى المعيشة في ظل الظروف الإقتصادية التي يمر بها بعض الأفراد والأسر، أنماطا جديدة في سن الزواج وتكاليفه وأشكاله، فالفتاة التي كانت تتزوج في سن السابعة عشر والثامنة عشرة،لم تعد فتاة ذات ذكر في مجتمع المدن، فالأهم لدى الأسرة والفتاة إكمال الدراسة الجامعية والحصول على

الوظيفة قبل التفكير في الزواج،وهذا أيضا يطبق على الشباب الذي كان يتزوج قبل العشرين من عمره أصبح غير موجودا نتيجة الظروف الإقتصادية الصعبة والإجتماعية المحيطة بالأسرة وبالفرد نفسه،عدا عن الطموحات الشخصية لدى الشاب والتي تتعلق بالوظيفة والدراسة وتحسين الوضع الإقتصادي،إلى جانب ذلك إعتبار الشاب الذي يتجاوز سن الخامسة والعشرين هو شخص ناضج يمكنه إقامة حياة زوجية واعية **(أبو الخيل، 2007).**

أهم النظريات الإجتماعية المفسرة للجريمة:

1- البنائية الوظيفية (ميرتون):

تستند مفاهيم هذه النظرية الى النظر للمجتمع على انه بناء كلي يتكون من مجموعة من الاجزاء المترابطة وكل جزء له وظيفة يؤديها للمحافظة على استمرارية المجتمع، فجميع هذه الاجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالإحتياجات الاساسية، ومن خلال ذلك يميل المجتمع الى التوازن والاستقرار ، وتتألف الوحدات البنائية من المعايير والادوار والنظم والقيم والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، وتقوم جميع هذه الوحدات بوظائفها في مواجهة حاجات المجتمع ليتحقق التوازن، فهذا الاتجاه يعتمد على المسلمات الاساسية للإتجاه العضوي ويرى ميرتون ان البنى والتنظيمات الاجتماعية تساهم في الحفاظ على الاجزاء الاخرى للنسق الاجتماعي وقد تكون لها انعكاسات سلبية ايضاً ، لذلك استخدم ميرتون كلمة وظيفة بمعنى الإجراءات البيولوجية أو الاجتماعية التي تساعد على الإبقاء على النسق و على تكيفه أو توافقه، فمثلاً إذا نظرنا إلى الجسم بوصفه نسقاً بيولوجياً فإن ضخ الدم يكون إجراءً بيولوجياً يقوم به القلب للمحافظة على بقاء الجسم، و بذلك يكون وظيفة للقلب، وإذا نظرنا للمجتمع على أنه نسق اجتماعي فالمحافظة على النظام تكون إجراءً اجتماعياً يساعد على بقاء المجتمع و يكون وظيفة للحكومة و هكذا .فالوظيفة بهذا المعنى لها مؤشرات موضوعية قابلة للملاحظة لا يجب الخلط بينها و بين الأهداف أو الأغراض أو الدوافع ، فهدف الزواج أو الدافع إليه مثلاً يختلف عن وظيفة الزواج، والأسباب التي يقدمها الناس تفسيراً لسلوكهم تختلف عن نتائج هذا السلوك بالنسبة للنسق الاجتماعي وتلك النتائج التي يمكن ملاحظتها.

وقد أقام ميرتون نظريته على ثلاث فروض أساسية بديلة هي :

1. العناصر الاجتماعية أو الثقافية قد تكون وظيفية بالنسبة لمجموعات معينة و غير وظيفية بالنسبة لمجموعات غيرها، و ضارة وظيفياً بالنسبة لمجموعات أخرى، وعلى ذلك فلا بد من تعديل فكرة أن أي عنصر اجتماعي أو ثقافي يكون وظيفياً بالنسبة للمجتمع بأسره .
2. أن نفس العنصر قد تكون له وظائف متعددة و نفس الوظيفة يمكن تحقيقها بواسطة عناصر مختلفة ، مثال الملابس التي يمكن أن تؤدي عدة وظائف مختلفة ، فهي تساعد على الوقاية من الطقس أو تكسب الفرد مكانة اجتماعية معينة أو يكون لها دور تحديد مدى جاذبيته الشخصية .

و معنى ذلك أن هناك تنوعاً في الوسائل التي يمكن أن تحقق هدفاً وظيفياً معنياً و قد استخدم ميرتون لذلك مفهوم البدائل الوظيفية .

3. يجب أن يحدد التحليل الوظيفي الوحدات الاجتماعية التي تخدمها العناصر الاجتماعية أو الثقافية ، ذلك أن بعض العناصر قد تكون ذات وظائف متعددة و قد تكون بعض نتائجها ضارة وظيفياً .

فلكل منظمة وظيفة وهي اشباع الحاجة الاساسية من وجودها الاجتماعي ،. وان أي خلل في المنظمة تؤثر على الاخرى(احمد،1979).

2- النظرية الجغرافية:

ظهرت هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر، حيث كان من أهم دعاتها العالم الفرنسي "جيري" Ander Michel Guerry والعالم البلجيكي "كتيليه" Quetelet والعالم الفرنسي "فيري" Ferri، حيث تبين للعالم "جيري" من خلال دراسة الاحصاءات الجنائية الفرنسية ان جرائم الاعتداء على الاشخاص تزداد في جنوب فرنسا، خاصة في الفصول الحارة، وأن جرائم الاعتداء على الاموال تكثر في المناطق الشمالية وخلال الفصول الباردة، وهاتان الملاحظتان هما الاساس الذي بنى عليها " كتيليه" قنونه المعروف بـ " الحرارة الاجرامي"، وأكد العالم " فيري " صحة هذا القانون فيما بعد، حيث جعل للعوامل الجغرافية والطبيعية دوراً بارزاً في ارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة، ومن أهم نتائج هذه النظرية أن معدلات الجريمة تتغير بتغير المناخ كالحرارة والبرودة

وغيرها من عناصر البيئة الجغرافية ، وان معدلات الجريمة تختلف بإختلاف الموقع الجغرافي من حيث البعد عن القطبين وخط الاستواء ، لذلك أشار العالم " مونتسكيو " Montesquieu الى وجود علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة وأن المناخ وطوبغرافية الارض لها تأثيراً على الافراد ، وهي السبب في التمايز في خصائص العقول والميول عند الافراد، فحالة المناخ وموقع البلد وطبيعة البيئة الجغرافية كثافة السكان في كل مجتمع لها تأثيرها على انماط الجرائم (الوريكات، 2012).

3-**نظرية البناء الاجماعي و الانوميا :**

"لقد استعار "ميرتون" مفهوم "الأنومي" من "دوركايم" في مقالته الشهيرة سنة (1938م) التي يقول عنها عالم الاجتماع الأمريكي "مارشال كلينارد" أنها الأشهر والأكثر اقتباساَ في علم الاجتماع، وربما يعود ذلك إلى عدم وجود نظرية اجتماعية مفسرة للسلوك المنحرف والجريمة بشكل متكامل كنظرية، إلا أنه يجب علينا في هذا المقام الإشارة إلى أن مفهوم "الأنومي" عند ميرتون يختلف عن تلك التي أوجدها دوركايم فالأول يرى أن المعايير الاجتماعية والقيم تقسم إلى نمطين أو شكلين: الأهداف المجتمعة "Societal Goals" والوسائل المقبولة "Acceptable Means" وذلك من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية. إضافة إلى ذلك فقد أعاد "ميرتون" تعريف اللامعيارية بأنها عملية فصل أو تقسيم بين الأهداف والوسائل كنتيجة لطريقة المجتمع البنائية وعلى سبيل الفروق الطبقية. وبناءاً على ذلك تصبح الجريمة أو الانحراف وتفسر كأحد أعراض البناء الاجتماعي الذي يعرف الطموحات وكذلك الوسائل المشروعة والمقبولة لتحقيقها وأن الانحراف والجريمة نتيجة الأنوميا، هنالك مجموعة من العوامل التي أثّرت وأثرت نظرية الأنوميا والفكر الميرتوني بشكل عام عدا عن مفهوم الأنوميا عند "دوركايم" ومن هذه العوامل: العوامل الاقتصادية، والترجمات لأعمال دوركايم وتأثره بفرويد والمعلومات الديموغرافية فالكساد الاقتصادي سنة (1930م) قد أثر في الكثير من علماء الإنسانيات والذي أدى إلى عدم الانتظام في السلام الاجتماعي والتقاليد والمعايير الاجتماعية سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، وقد رأى ميرتون أن الجريمة ليست مسألة جوهرية أو جزءاً أساسياً في الإنسان كما فعل سيذرلاند ومن بعده نظريات الوصم الاجتماعي وقد رفض أيضاً

التفسيرات الباثولوجية. ولقد أثرت ترجمة مؤلف "دوركايم" تقسيم العمل سنة (1933م) علـى يـدي العـالم سمبسـبون "Simpson" خاصــة فيمـا يتعلـق بالعلاقـة بـين البنـاء الاجتمـاعي وتفسير السلوك الإنساني. وبالتـالي كما حمل دوركـايم الحكومـة مسؤولية المشكلات الاجتماعية حذا "ميرتون"حذوه ورأى أيضاً أن المجتمع في حالة من عدم الانتظـام. عـلاوة علـى ذلـك لقد تـأثر ميرتـون بثلاثـة علمـاء بشـكل أساسـي وهـم بنثـام سوروكن "Sorokin" في مؤلفه النظريات الاجتماعية المعاصرة سنة (1928م) والذي لفت انتباه ميرتون إلى مفهوم الانتحار اللامعياري"(الوريكات، 2004م:147-148).

أهم النظريات المفسرة لظاهرة ارتفاع معدل متوسط سن الزواج:

1-نظرية التجانس:

تقوم فكرة هذه النظريـة علـى أن الأشـخاص المتمـاثلين فـي العوامـل الإجتماعيـة والإقتصـادية والثقافيـة والنفسـية هـو الـذي يفسـر اختيـار النـاس لبعضـهم كشـركاء فـي الزواج ومثال ذلك الدين والجنس والسن والمستوى التعليمـي والاجتمـاعي والاقتصـادي وحتـى والاتجاهات النفسية، فأي تشابه في هذه العوامل يحدد بناءا عليها الإختيار الأمثل للزواج وتشكيل الأسرة، بحيث أن الشبيه يتزوج بشبيهته، فهنالك تجانسا فـي السـن ويعتبـر هـذا التجـانس عـاملا فعـالا فـي اختيـار الشـريك ورابطـا قويـا بـين كـلا الـزوجين، ففـي بعـض المجتمعـات العربيـة نجـد أن سـن الـزواج تـأخر بسـبب التعلـيم الجامعي فهنـاك مـن الرجـال لا يقبلـون الـزواج ممـن يكبرنهم فـي العمـر أو يمـاثلهم فـي العمـر إلا نادرا،وبالنسـبة للتعليم فـأن النسـاء يملـن إلـى الـزواج برجـال أعلـى منـهن فـي المسـتوى التعليمـي،والعكس صـحيح؛حيث أن الرجـال يميلـون إلـى الزواج من نسـاء أقل منهم من حيث المستوى التعليمي،أما بالنسبة للتجانس أو التقارب في المستوى والمكانـة الإجتماعية وهذه تتضمن العلاقات العائلية والأصدقاء والمستوى الثقافي والناحية الدينية والمسـتوى الإقتصـادي،إذ أنهـا ذات أهميـة فـي إختيـار شـريك الحياة،فكلمـا زاد المسـتوى الإجتمـاعي والمكانـة إزدادت القـدرة علـى التكيـف فـي الـزواج ومـن ثـم نجـاح الحيـاة الزوجيـة،فكثير مـن الرجـال يميلـون عنـد الاختيـار للتجـانس والتقـارب فـي المسـتوى الاجتمـاعي الأمـر الـذي يتضـمن العلاقـات العائليـة والأصـدقاء والمسـتوى الثقـافي والناحيـة الدينيـة والمستوى الاقتصـادي فالعلاقات العائليـة ذات أهميـة كبرى فـي اختيـار

شريك الحياة فكما هو معروف انه كلما ازداد المستوى التعليمي للأفراد ازدادت القدرة على التكيف في الزواج ومن ثم نجاح الحياة الأسرية فالزواج يتضمن القيام بادوار معينة لذلك لابد من تقارب اسري لتحقيق أسرة جيدة ومتينة (**الضبع،2002**).

وان جاز لنا التعبير في هذا المفصل الحيوي أنفترض قاعدةً عامة تخص هذه النظرية تقول إن (الشبيه يتزوج شبيهه) كالجامعي يتزوج فتاةً جامعية وأصحاب الطبقات الدنيا يتزوجون من بعض مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الأسس الموضوعية والتي تستند على الديانة والطبقات الاجتماعية وغيرها من الأسس التي تؤكد المبدأ بميل الأشخاص القريبين والمتشابهين من بعض.

2-نظرية التجاور المكاني:

تبين هذه النظرية أن الأشخاص في إختيارهم للزواج يتم في نطاق جغرافي محدد،حيث يكون ضمن البيئة السكنية المحيطة بهم والمجاورة ممن كانوا متصلين معهم في علاقات أسرية وقرابية، فالعلاقات العائلية ذات أهمية كبيرة في اختيار الشريك أو في نطاق العمل أو مجال المهنة والدراسة، بحيث يكون مجالاً مكانياً يتم الاختيار فيه، ومما لا شك فيه أن للتجاور المكاني أهمية،لأن هذه الفرصة تكون أكثر ملائمةً للإحتكاك بأفراد الجنس الآخر، ولكن يغلب على هذا العامل المستوى التعليمي و عمر الفتاة،فالشاب يبحث عمن يجاوره لكن بشرط أن تتطابق المواصفات التي يرغب بها في الزوجة،بحيث تكون أقل منه مستوى تعليمي وأصغر منه عمرا،فإذا وجدت هذه المواصفات فإنه لن يتردد في الزواج،والعكس صحيح إذا لم يجد هذه المواصفات، ويرى أنصار هذه النظرية أن التقارب المكاني يعد عاملاً حيوياً في إتمام عملية الزواج، فكلما كان الناس ينتمون إلى جماعات مهنية أو قرابية كلما اتسعت دائرة التقارب بينهم مما يؤدي إلى قيام الأفراد بإختيار شريك حياتهم ممن يعيشون قريباً منهم فيحصل الميل والتجاذب نظرا لسهولة التقارب والتجاور المكاني (**الوحيشي،1998**).

يوضح هذا الاتجاه التفسير العلمي للتقارب المكاني الذي يحدد بدوره ارتباط الفرد بشخص يعرفه سواء في مرحلة الدراسة أو العمل على اعتبار انه عامل يساهم في إتمام عملية الزواج.

3-نظرية القيمة:

تقوم فكرة هذه النظرية على أن قيم الشخص تنتظم في نسق مندرج حسب الأهمية التي وضعها الشخص لكل قيمة، فالشخص يخشى عند الإختيار للزواج من الفشل،فهو يهتم بتحقيق هذه القيم أو بعضها فيمن يختار حتى يضمن نجاح حياته الزوجية،فعندما يشترك الأفراد بإتجاهات قيمية واحدة فأن ذلك يسهل عملية الارتباط والانجذاب بينهم، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة للأفراد نجدها تحتل الأولوية لديهم،كما تتضح بشكل جلي في صورة رد الفعل العاطفي لأن من الطبيعي أن يختار الفرد شريكة حياته ممن تنطبق عليها إنها تشاركه أو تقبل بقيمه الأساسية وهذا ما يفسر لنا موضوع الأمان العاطفي إضافة إلى أن النجاح في الزواج مرتبط بمدى مقدرة الفرد على تقدير المسائل المتعلقة بالقيم الرفيعة والدين،فكلما كان الشخص شديد الحرص على أداء واجبه ومؤمنا بالقيم الرفيعة وكان الطرف الأخر كذلك فإنه سوف ينعكس إيجابا على الحياة الزوجية، ومع أن هناك متسع من الحرية للأبناء في إختيار الشريك في الحياة الزوجية إلا أنه لا يزال هناك سلطة أبوية وتأثيرها على الأبناء سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،فلا يستطيع الأبناء الذهاب بعيدا في أفكارهم مقارنة بالأفكار القيمية التي غرست فيهم منذ الطفولة، وقد أستخدم مفهوم القيم لفهم الإختيار للزواج حديثا على يد الباحث (كومز) و(شلنبرج)،ويربط (كومز) بين نظرية القيمة ونظرية التجانس فيقول أنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الإجتماعية كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئتهم أو خلفياتهم الإجتماعية يتشابهون أيضا في حكمهم على ما له قيمة بالنسبة لهم،فعلى سبيل المثال إن الأشخاص الذين يشتركون في الإنتماء إلى طائفة دينية معينة متجانسين في أرائهم الدينية إذا ما قورنت تلك الآراء بآراء دخيلة قد تتحدى ما يعتبرونه مقدسا،فالنجاح في الزواج مرتبط بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرفيعة (**الساعاتي،1981**).

ومع أن هناك متسع من الحرية للأبناء في إختيار الشريك في الحياة الزوجية إلا أنه لا يزال هناك سلطة أبوية وتأثيرها على الأبناء سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،فلا يستطيع الأبناء الذهاب بعيدا في أفكارهم مقارنة بالأفكار القيمية التي غرست فيهم منذ الطفولة.

يتضح لنا من خلال هذه النظريات أنها تتقارب في تفسير عملية الزواج في الاختيار السليم من خلال الميول والاتجاهات والعادات والقيم.

الاتجاهات النظرية لتفسير ظاهرة إرتفاع متوسط سن الزواج

الاتجاه الثقافي:

وبحسب هذا الإتجاه هناك في كل مجتمع إتجاهان متضادان هما تقليدي وأخر حديث، ولهذا يظهر الصراع الثقافي بين هذه الإتجاهات،فالإتجاه التقليدي يقاوم التغير والتحول المستمر والتمسك بالتقاليد القديمة،بينما الإتجاه الحديث يدعو إلى التغير والتحول المستمر إستجابة لظروف الحياة المستجدة، لذلك فإن الفرد في المجتمع الحديث قدتيأثر بثقافات أخرى عن طريق التعليم ووسائل الإتصال والإعلام من صحافة وا ٍذاعة وتلفاز وفيديو،والسفر إلى الخارج من أجل العمل أو السياحة أو الدراسة، بالإضافة إلى تأثير الطفرة المادية التي سادت فترة من الزمن.ومن هنا نرى أن أصحاب هذا الإتجاه قد تكونت لديهم أفكار عديدة يقصدون منها تغيير وتحويل بعض الأوضاع السائدة في المجتمع تمشيا مع الأوضاع الجديدة ومتطلبات الحياة الجديدة،مما جعل الأفراد يميلون إلى إختيار شريكة الحياة التي تتوافر فيها المتطلبات الأساسية كالتشابه في الخصائص الإجتماعية والثقافية والتعليمية والإقتصادية وسمات الجمال والسن لقيام الأسرة التي تتمشى مع متطلبات العصر الحديث. **(الجوير،1995).**

إن المعطيات التي تجعل الشباب في حالة صراع ثقافي بين ما يريدونه في الحياة القديمة والتي تتصف بالبساطة والعلاقات المباشرة مع العائلة والتي تشعرهم بالطمأنينة للهروب من المسؤولية وبين واقع الحياة الحديث المعقد في مرحلة اتخاذ القرار، ساهم في دفع الشباب الى تأجيل مرحلة الزواج.

الإتجاه الاقتصادي:

ويعد هذا الاتجاه من أهم الاتجاهات التي تفسر ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب، حيث أن التنمية الاقتصادية قد لعبت دورا بارزا في إنتعاش الاقتصاد في المجتمعات الأمر الذي كان له الأثر الكبير في ارتفاع مستوى الدخل للفرد والمعيشة بشكل عام، مما أدى إلى تحول بعض السلع الكمالية إلى سلع أساسية ومثال ذلك إرتفاع تكاليف الزواج والتي أصبحت ضرورة أساسية لتكوين الحياة الأسرية، ونظرا لغلاء

المهور والإحتفالات التي غالبا ما تتصف بالمباهاة الزائدة مثل إقامتها في الفنادق الكبيرة والقصور،والمبالغة في تأثيث المنزل والملابس وغيرها من الكماليات،، إلا أن بعض المجتمعات الإسلامية قد تصدت لهذه المظاهر والتي تعد عبأً على الشباب الذين يقدمون على الزواج، وبالرغم من أن هناك شباب لديهم الرغبة في الزواج،لكنهم لا يملكون القدرة المالية على تحمل تكاليف الزواج، فيضطرون إلى إنتهاج بعض الطرق المختلفة لتوفير المال اللازم، عن طريق الإقتراض من الجهات الرسمية وغير الرسمية، مما يحملهم ما هو فوق طاقتهم وقدرتهم على السداد الأمر الذي ينعكس سلباً على حياتهم المستقبلية**(مرسي،2009)**.

فغياب دور الدولة في توفير فرص العمل، وتيسير المشاريع الصغيرة التي تعود بالنفع على الشباب من الناحية المادية والبدء بالتحضير لهذه الخطوة الايجابية في حياة الشباب يعد سبباً من الأسباب التي دفعت الشباب لتأخير سن زواجهم بسب التراكمات المالية المرهقة وحالة الإحباط التي يعيشونها نتيجة غياب هذا الدور الرئيس للدولة

الاتجاه العائلي:

إن النظام العائلي يلعب دروا ًبارزاً في التأثير على بقية النظم الاجتماعية، وذلك للمحافظة على البناء الاجتماعي والإبقاء عليه معافاً وسليماً من التشوهات التي قد تطرأ عليه، فكلما كانت الأسر متماسكة ومؤدية لدورها الوظيفي كلما أدت مهمتها بالتكافل الاجتماعي والتماسك، حيث أصبح الزواج في مقدمة إهتمامات الأسرة أو الجماعة الرقابية التي ينتمي إليها الفرد، فهي التي تحدد نموذج الزيجات وطبيعة العلاقات الزوجية لهم. **(ناصر،2012)**.

فمن وجهة نظرنا المتواضعة والتي تأكد على أهمية العائلة في تحديد أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تعمل على إعادة بناء هيكلها وعلى الأدوار والعلاقات التي صاحبت هذا التغير، فأن الزواج يعد من أبرز المفاهيم التي مرت عليها عملية التغير الاجتماعي.

الاتجاه الإسلامي:

إهتم الإسلام بتكوين الأسرة السليمة، حيث إعتبر الزواج الوسيلة الوحيدة ونقطة البدء في تكوين الأسرة وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها حيث لا تستقيم الحياة إلا

بـالزواج الصـحيح، لاعتبـاره الوسـيلة الشـرعية لإشـباع الغرائـز وتوظيفهـا فـي المكـان الصـحيح لتحقيـق اسـتمرار الجـنس البشـري لقولـه تعـالى : "وبـث منهمـا رجـالاً كثيـراً ونساء " (**القصاص، 2008**).

ومما سبق بيانه فأن كل الإتجاهات تؤكد على تفسير ظاهرة ارتفاع سن الزواج من خلال المؤشرات التي تساهم في رفع معدل سن الزواج لإرتباطها المباشر بالتغيرات الاقتصادية والثقافية والإجتماعية، وحتى التغيرات التي تطرأ على الصعيد الأسري، ولا يجب أن نغفل اتجاه على حساب اتجاه آخر.

العوامل المؤدية لارتفاع متوسط سن الزواج

إن سن الزواج عند كلا الجنسين قد تأخر عما كان عليه في السابق وذلك نتيجة لعدة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذه العوامل تختلف من ناحية التأثير على ارتفاع متوسط سن الزواج عن بعضها البعض.

فالتطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي غير من قيم الزواج حيث ساهم في تأخر سن الزواج إضافةً إلى تغير أسلوب الاختيار فبعدما كان أسلوبا والديا أصبح أسلوبا شخصيا يتحكم فيه أطراف العلاقة أنفسهم (**حوريه،2007**).

وفيما يلي أهم الأسباب أو العوامل التي ساعدت على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج:

1- **التعليم** : يعتبر التعليم من أهم المحددات والعوامل المساهمة في ارتفاع متوسط سن الزواج خاصةً بالنسبة للمرأة، فطول فترة دراستها يؤخر سن زواجها لسنوات عديدة، حيث أن التعليم يعتبر النافذة الجديدة لها على الحياة مما يزيد من وعيها وإدراكها لمتطلبات الحياة، فكلما زاد مستوى الفتاه التعليمي كلما قل تأثير القيم الاجتماعية والعادات المرتبطة بالزواج المبكر، الأمر الذي ينعكس على اختيار الشريك المناسب في الوقت المناسب، خاصةً إذا حاولت الفتاه الحصول على الدرجة العلمية العالية، الأمر الذييجعلها أكثر تسلطاً واقل رغبة في التضحية بشروطها وهذا يتضح كذلك عند الذكور فالعلم أساسي وضروري في حياة الفرد والمجتمع،ولم يكن سببا في يوم من الأيام في بؤس الناس وتعاستهم إلا إذا حرف عن مفهومه،ولم يؤدي الغرض المنشود منه في طاعة الله ورسوله، وقد ترفض

الفتاه الارتباط بمن هو اقل منها ثقافة وتعليما وكذلك هو الحال لدى الشاب، فكلما زاد مستوى التعليم ارتفع سن الزواج الأول خاصة في المناطق الحضرية. **(ميمون،2009)**.

لذلك فإن التعليم لدى كلا الجنسين يخلق نوعاً من الطموح في المضي قُدماً نحو تحقيق الأهداف المبتغاة، خاصة عند المرأة، فإنشغالها بمواصلة تعليمها، يجعل سنين عمرها تمضي أمامها، وهي لا تعلم هذه الحقيقية إلا بعد أن تستقر وتبدأ التفكير بالزواج، لتجد أن قريناتها ركبن قطار الزواج وتركنها في محطة الإنتظار.

2- **ضعف الوازع الديني:** فقد يكون انفتاح بعض المجتمعات الإسلامية على المجتمعات الغربية ايجابياته ولكن بنفس الوقت له آثاره السلبية والتي قد تظهر لنا جلياً من خلال تزايد الإباحية الجنسية بمعنى أن التجربة الجنسية أصبحت متاحة بنحوٍ أكبر خاصة للأشخاص غير المتزوجين فبعض الأشخاص كانوا يشعرون فيما سبق أنهم مضطرون للزواج من اجل إشباع دوافعهم وغرائزهم الجنسية، لكن الآن أصبحوا أكثر حرية في البقاء فترة أطول من دون زواج**(مرسي،2009)**.

فضعف الوعي الديني والبعد عن القيم الدينية السليمة للفكر والسلوك، أدى إلى انتشار الرذيلة وا إتباع السلوكيات اللاأخلاقية، خاصةً مع ثورة التكنولوجيا والتي مارست على الأفراد ضغوطاً نفسية نتيجة استعمالها، ويعود ذلك للجهل بأبسط تعاليم الدين الحنيف وما يتبعه من مسؤوليات، لابتعادهم عنها وجرهم نحو طريق الانحلال والوقوع في أحضان المعصية.

3- **أزمة السكن :** فعدم وجود مكان سكني وهو ما يسمى بأزمة السكن وما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية تعد من العوامل التي تعيق مسألة الزواج في كثير من البلدان العربية، خاصةً حينما يشترط أهل الفتاه وجود مسكن لابنتهم منعزل عن أهل الزوج، الأمر الذي يؤدي الى استغراق وقت أطول من قبل الزوج لتامين المسكن الملائم والقيام بأولى خطواته نحو الزواج. **(القصاص، 2008)**.

إن موضوع السكن قديماً كان لا يشكل مصدر قلق لمن يرغب بالزواج، أما الآن أصبح يشكل هاجساً في مخيلة كثير من الشباب المقدمين على الزواج، خاصةً أن المشاريع السكنية رغم كثرتها، إلا أن الكلفة المادية لبنائها من قبل المختصين أصبحت

عالية، الأمر الذي يعكس ارتفاع أسعار بيعها أو بدل إيجارها مما يجعل من الصعب أن يقوم الشاب بشراء شقة أو دفع بدل الإيجار نظراً لضعف الدخل الشهري الذي يتقاضاه.

4-**وسائل الإعلام:** تلعب وسائل الإعلام دوراً بارزاً ومهماً في توعية الشباب بمخاطر تأخر سن الزواج، لذا لا بد من إعطاء الموضوع ما يستحق من الإهتمام،وتبصير الناس بخطورته وأثارهالسلبية وا ظهار حجم هذه المشكلة الخطيرة التي أفرزتها الحياة المعاصرة و التي لم يتعود عليها مجتمعنا الإسلامي بحكم العادات والتقاليد من قبل ولكنها تجلت الأن وبصورة واضحة وأصبحت تكبر شيئا فشيئا وتتسع وتفرض نفسها علينا كأمر واقع،فمن هنا يكمن دور وسائل الإعلام في حث الأسر والأهل على إتخاذ كافة سبل التيسير للقضاء على هذه الظاهرة، بالإضافة إلى عدم وجود برامج توعوية تحث الأهل على التساهل،وتزويج من يتقدم لهم طالبا يد الفتاة التي لا تمانع في الزواج.كما يجب أن يقوم أئمة المساجد وأهل الصلاح وعلماء الدين والفقه والمشايخ بحث الناس على الإسراع بالزواج المبكر من صاحب دين وخلق،وتعريف الناس ببعضهم البعض،وتعريفهم بأحكام الزواج وقواعده اليسيرة غير المكلفة **(العراقي،2000)**.

وهنا لا بد من التركيز على وسائل الإعلام كمادة توعوية، لنشر الوعي بين أفراد الأسرة والمجتمع وبيان أهمية الزواج بإعتباره حجر الأساس الذي من خلاله تبنى المجتمعات، وتوضيح الهدف الحقيقي من الزواج ومن الوجود البشري على الأرض وهو عمارتها كما أمرنا رب العالمين.

5-**ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الإمكانيات المادية:** تعد من الأسباب والعوامل الهامة والتي تؤدي حتما لارتفاع متوسط سن الزواج ولعل ذلك يعود إلى التضخم الاقتصادي الذي يعاني منه مجتمعنا الأردني، وغلاء الأسعار الأمر الذي ينعكس على واقع الحياة المعيشية للأفراد وبالتالي عدم مقدرتهم على الإقدام على موضوع الزواج في العمر المناسب، بالإضافة إلى تدني مستوى الدخل مقارنةً بازدياد تكاليف الحياة، فمن غير المنطقي أنيقدم الشباب على الزواج في سنٍ مبكرة وهم غير قادرين على الإيفاء بإحتياجاتهم ومتطلبات الحياة الجديدة بكافة مستوياتها، وبطبيعة

الحال فإن هذا الوضع يقود الشباب إلى الانتظار فترةً زمنيةً أطول لكي يتمكنوا من توفير المستلزمات الضرورية والأساسية لإتمام عملية الزواج والتي قد تأخذ منهم عددا من السنوات **(ختاتنه،2000).**

وهنا لا بد من وضع علامة استفهامٍ كبيرة حول سياسة الدولة في الحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار والبحث عن بدائل من شأنها زيادة دخول أبنائها ليتمكنوا من مجارة تكاليف الحياة المر هقة.

6-غلاء المهور: ويعد هذا العامل من العوائق الرئيسة في بروز هذه الظاهرة، مع العلم بأن المهر من الواجبات المستحقة في الإسلام للمرأة المراد الاقتران بها ونكاحها، تحقيقا لتطبيق تعاليم ديننا الحنيف، فهو إعزاز للمرأة وكرامتها، ودليل على بناء حياة زوجية معها على قصد المعاشرة بالمعروف، ولربما هذا المغالاة بالمهور يرجع إلى ما يسود في المجتمع من عادات وتقاليد عقيمة خاصة بالزواج كالمباهاة بالمهور والتي يعدها البعض مظهرا يعبر عن مستواهم ووضعهم الاجتماعي، وقد تكون هذه المغالاة نتاجاً للطفرة المادية عند بعض الأسر، واعتقاد البعض أن قلة مهر بناتهم قد يؤدي إلى الطلاق لأنه لم يتكلف كثيرا في الحصول عليهن وهذا تفكير خاطئ فالحكمة من منع المغالاة في المهور هو تيسير الزواج، إلا أن البعض من الناس أصبح لا يميز بين الضروريات والكماليات من حيث إقامة الحفلات والأفراح في صالات باهظة الثمن وما تترتب من مشقةٍ وضيق على الناس، قصده التباهي والتفاخر **(الجوير،1995).**

و لا بد من الإشارة إليه، وبكل مصداقية، أن نسبةً لا يستهان بها من الأسر الأردنية، بدأت تقوم بوضع شرط المهر في عقود الزواج حبراً على ورق، خوفاً من عنوسة بناتهم واكتفائهم بالإعتراف به _ المهر _ كحق لهن، وهو إقرار من أولياء الأمور بأنغلاء المهور داءٌ لا بد من علاجه،لان في علاجه حلٌ لمشكلة تأخر سن الزواج، أو عزوف الشباب عنه، بل لا بد أن يكون العلاج شاملاً، بحيث تتضافر فيه جهود الدولة بمختلف مؤسساتها، وذلك لتحقيق تيسير الزواج، ولعل من أهم ما يجب أن يتم التركيز عليه هو توعية الأشخاص المستهدفين والمعنيين بموضوع الزواج وهم الأهل، فهي دعوة إلى الآباء إلى عدم المغالاة في المهور وان لا يكونوا متعسفين

في شروطهم عند طلب يد بناتهم لقوله صلى الله عليه وسلم(خير نسائكم أقلهن مهورا)، وتفعيل دور الزكاة في المجتمع،وا إقامة الأعراس الجماعية، وتوفير فرص العمل....... الخ،

7-**اغتراب الشباب والبطالة:** نتيجة لعدم التكافؤ بين ثورة التطلعات والقيم والمفاهيم التي يتزايد دور الاتصالات في كثافتها وبين الفرص المتاحة يقع على الشباب مظهر من مظاهر الغبن وهو إغتراب فقدان القوه الذي يحصل نتيجةً للانفصال المتزايد بين ما يحصل عليه من تعليم وبين المتطلبات السريعة والتغير والتجدد لأسواق العمل، الأمر الذي يلعب دوراً بارزا في زيادة معدلات البطالة وما قد تأثر على النضج النفسي والاجتماعي واتساع المدى الزمني لفرص إشباع النفس البشرية وهو ما يدلل علية تأخر سن الزواج (عبد المعطي، 2001).

كما أن البطالة قنبلة تهدد بالإنفجار في وجه المجتمع،فنجد أثارها من خلا الجرائم التي تحدث في الآونة الأخيرة عن خطف سلاسل ذهبية من صدور النساء والشنط من أيديهن، ثم الإعتداءات الجنسية على النساء والأطفالوا إذا لم يتم تدارك تلك القنبلة سوف تدمر المجتمع، إذن البطالة أمر خطير،حتى أصبحنا نرى كثرة فسخ الزواج بعد أيام خاصة بعد أنتتبين الفتاة أن زوجها عاطل عن العمل،ولا دخل له وا إنه يعيش من معاش أبيهوا إنه لا يستطيع أن يفي بمتطلبات الزواج،فتنتهي بالطلاق،أو الإنتحار **(عبيد، 2000).**

ومن خلال ما سبق تعد البطالة من أهم أسباب هذه المشكلة؛ لأن فيها تعطيلاً للطاقات، فتتولد المشاكل الاجتماعية التي قد تصيب المجتمع مثل، الفقر، القهر الاجتماعي، والإحباط، لأن ارتفاع معدلات البطالة في أي مجتمع يعني إغلاق الباب أمام الشباب في بناء الأسرة؛ الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من العزوف القهري والإجباري عن الزواج، ويصاحب ذلك مغالاة في المهوروا إرتفاع تكاليف الزواج، وتغير أنماط الاستهلاك، من تحول الكماليات إلى ضروريات، وأزمة السكن، وتعطيل العلاقات الاجتماعية.

فإغتراب الشباب طلباً للبحث عن مصدر المال يعد عاملا حيوياً لتأخر سن زواجهم.

8-العامل السكاني: إن معدل الزواج يرتفع كلما كان عدد الذكور أكثر من الإناث، كما أن زيادة الذكور أو نقصهم في مجتمع ما يؤدي إلى تغيرات ملحوظة كارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج وانتشار الدعارة والأطفال غير الشرعيين، فسن النضوج البيولوجي من العوامل المؤثرة في سن الزواج حيث نجد إن عددا كبيرا من المجتمعات يكون فيها سن الزواج للأنثى هو سن البلوغ البيولوجي وان أية تأثيرات تطرأ على هذا النضج يؤثر في سن الزواج (**الخولي، 1984).**

ومما يزيد من تعقيدات الزواج،واعتبار ه عاملا نفسيا هو صعوبة اختيار شريك الحياة،وينطبق ذلك على كلا الجنسين خاصةً في ظل تباعد العلاقات الاجتماعية، وازدحام السكان في المدن وغيرها من التداخلات التي تقف في وجه الشباب لبدء أولى الخطوات في الزواج، فالزواج سلامة على مستوى الفرد والجماعة من الأمراض والجرائم فهو يحافظ على الأنسابويعطي الفر د معنا ذاتياً لقيمة ويشدد روابط المودة ويقوي العلاقات الاجتماعية الذي ينعكس إيجابا في الوقاية من الوقوع في براثن الانحراف الخلقي.

ومن خلال واقع الحياة في المجتمع الأردنيهنالك أسباباً قد لا تكون ظاهرةً للعيان، لوجود من يخفيها، مثل طمع الآباء بتشغيل بناتهم للحصول على مرتباتهن من العمل وا ٍشتراط الحصول عليه أو على جزء منه بعد زواجها، وهذا ما قد يدفع الشاب عن العزوف عن زواج مثل هذه الفتيات.

تعقيبا على ما مضى، يتضح لنا أن مستويات العزوبة وارتفاع معدل متوسط سن الزواج في ازدياد، إذا ما اقترنت هذه العوامل به، فزيادة الرغبة بمواصلة التعليم وتطلعات المرأة لسوق العمل،أعطى نتائجه للتحرر من العديد من القيود التي كانت مفروضةً ، وذلك لوجود الإستقلال المالي، ومما قد ينعكس سلبا، الأزمة الاقتصادية التي نمر بها، والتي بدورها ترمي بظل التردد عند الرجال خاصة في الإقدام على الزواج وتزيد نسبة الحيرة حتى في إختيار الشريك، وعدم القدرة على تحمل التكاليف العالية المترتبة على أمر الزواج مثل المسكن الأمر الذي دفع البعض إلى الوقوع في مصيدة الإنحراف كالحصول على الجنس خارج إطار الزوجية، بمعنى أننا لا نستطيع أن نفسر ظاهرة

ارتفاع معدل سن الزواج بعاملٍ واحد، وذلك لتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض وتأثيرها على وجود هذه الظاهرة.

الآثار المترتبة على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج :

في الواقع إن ظهور هذه الظاهرة ينبئنا بضرورة دق ناقوس الخطر نظرا لما قد ينتج عنها من آثار ومشكلات سلبية على المجتمع بشكل عام وعلى الأسرة بشكل خاص.

ويتضح ذلك من المشكلات الأسرية وما ينتج عنها من اضطرابات في العلاقات والأدوار بين أفراد الأسرة، فالعلاقات الأسرية تبرز أهميتها في تحقيق النمو والتقدم للفرد والى أثر العلاقة الايجابية و السلبية وما ينتج عنهما من انعكاسات تتمثل بالقوة الاجتماعية التي تساعد المجتمعات على المضي قدما نحو التقدم وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فإذا أصاب هذه العلاقات خلل فإنه حتما سيؤثر على الفرد واتصاله بالآخرين وهو ما يسمى بإضطراب العلاقات الأسرية، فإرتفاع متوسط سن الزواج لدى كلا الجنسين نتيجةً لعدم العثور على شريك مناسب أو لوجود العامل الطبقي أو مشكلة غلاء المهور وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم توفر السكن والرغبة في مواصلة التعليم أو غيرها من العوامل سيؤدي على ظهور هذه المشكلة مما يترتب عليها من مشاكل كالإحباط الذي ينعكس على سلوك الإنسان فيشكل اتجاهات سلبية وعدوانية وانحرافية تجعله يتعدى على ثوابت القيم الاجتماعية وحصول الأضرار التي لا تحمد عقباها كإنتشار أشكال متعددة للزواج مثل الزواج العرفي، أو قد ينجم عن ذلك أضرارا جسدية نتيجة إقامة العلاقات غير الشرعية مثل مرض الزهري وهذا ما يعرف بتأثير العامل النفسي**(مرسي،2009)**.

إن عدم قدرة المرأة على اقترانها بزوج رغم بلوغها سن الزواج يدفعها إلى القيام بسلوكيات عدوانية، نظراً لحرمانها من الحاجات النفسية والبيولوجية والاجتماعية التي يحققها العقد الشرعي مثل مشاعر الأمومة والإشباع الجنسي وتبادل المشاعر العاطفية (الحب) وغيرها من الرغبات التي تساهم في تحقيق التوازن النفسي، ففي حال تأخر بالفتاة سن زواجها فإنها تتعرض لصدمات نفسية قد تؤدي إلى تهديد حياتها، لعدم شعورها بالأمان الذي قد يوفره لها الزواج بالرغم من وجود العائلة لان المرأة تحتاج الى

قوامة الرجل لتشعر به، فتأخر سن زواجها يشعرها بالاحتقار والتهميش من قبل فتيات مجتمعها المتزوجات وهذا بدوره يرتب ضغطا نفسيا مما يشكل نوبات غضب ٍ تترجم من خلال السلوكيات التدميرية لتجد فيها طريقةً للتخفيف من حدة التوتر الذي تشعر به، لذلك تتخذ المرأة المتأخرة في سن زواجها من السلوك العدواني وسيلة للسيطرة والدفاع عن نفسها من نظرات الشفقة والتهميش وعدم الاحترام حتى وان كانت متفوقة في الميادين الأخرى **(يسمينه، 2012).**

أن شبح العنوسة الذي تتوجس منه الفتيات هو من المشكلات الاجتماعية المترتبة على ارتفاع سن الزواج، حيث تشكل العنوسة مشكلة حقيقة في المجتمعات العربية، بشكل عام وتهدد الفتاه بشكل خاص من ناحية الضغوطات التي يمارسها المجتمع عليها ومحاسبتها على كل سلوك تقوم به كنوع من القيد والحصار، فلقد شهدت المجتمعات عدة تغيرات ساهمت في انتشار العنوسة كأحد انعكاسات ظاهرة ارتفاع سن الزواج، وبحسب الدراسات فأن الرغبة بمواصلة التعليم خاصة للفتيات غير من نظرتهن نحو بعض السلوكيات الاجتماعية وفي مقدمتها مسألة الزواج، فقد انعكس الطموح العلمي المتزايد عليهن بالسلب، بحيث تسبب في عنوستهن، خاصة بأن التفتح على الثقافات ساهم بتغيير بعض المفاهيم التي لا تشجع على الزواج، إما عن طريق الاتصال غير الشرعي كنوع من أشكال إشباع الغرائز الجنسية أو غيرها من القنوات غير المشروعة الأمر الذي ساعد وساهم في عملية الانحراف لدي النساء والرجال على حد سواء(جيلاخ؛ عديلي،2013).

إن لارتفاع سن الزواج آثار سلبية تظهر في العادات السلوكية التي تنتج عن هذه الظاهرة كإقامة العلاقات غير الشرعية لتفريغ الشهوات الجنسية لدى كلا الطرفين مثل جرائم الزنا واللواط والسحاق، نتيجةً لإرتفاع تكاليف الزواج وانخفاض كلفة الحصول على المتعة بأقل الأثمان، بالإضافة إلى أن المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الزواج قد تضعف الرغبة في الزواج مما يغير من تفسير المواقف اتجاه الزواج،نظراً لوجود القبول عند البعض بممارسة الجنس قبل الزواج الأمر الذي يعد مؤشراً ودليل على عدم رغبتهم بالزواج.

2.2 الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

أجرى(**أبو حوسه، 1994**) دراسة بعنوان تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية،وهدفت الدراسة إلى إكتشاف الأوضاع والظروف التي تتدخل في تأخير سن الزواج في الأردن،وقد تكونت العينة من (2359) متزوجين وغير متزوجين،وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن ضعف الإمكانيات المادية للمتقدم سببا في تأخير سن الزواج للفتاة، ويلعب حجم الأسرة دورا في عملية تأخير سن الزواج لكل من الشاب والفتاة العاملة حيث يكون الشاب أو الفتاة منتم إلى أسرة كبيرة فإنه يؤخر سن الزواج، لأن الأسر الأردنية لها الميل القوي تجاه تعليم أبنائها ومواصلة تعليمهم العالي،وهذا يتطلب نفقات مالية كبيرة نسبيا نظرا لكثرة عدد أفرادها،مما يضطر الشاب أو الفتاة تأخير الزواج.إضافة إلى أن الشباب يفضلون الزواج من الفتاة العاملة وصاحبة دخل مادي،كما بينت الدراسة أن الزوج المناسب للفتاة هو الذي يستطيع تحمل أعباء الزواج والنهوض تبعاته والإنفاق على بيت الزوجية، كما أن الدراسة كشفت أن هناك ميلا لدى الفتيات للإقتران بشخص سبق له الزواج وأنجب أولاد من زواجه الأول خاصة إذا كان الزوج غني وثري. وأوضحت الدراسة أن الشباب يفضلون الزواج من فتاة متعلمة تعليما مرتفعا نسبيا نظرا لوجود علاقة بين إرتفاع مستوى التعليم وا رتفاع معدل الدخل.

قام(**الجوير،1995**) بإجراء دراسة بعنوان تأخر الشباب الجامعي في الزواج المؤثرات والمعالجة، حيث أجريت الدراسة في الأردن،و هدفت إلى التعرف على الأبعاد والمتغيرات (العوامل) المؤدية إلى تأخر الشباب عن الزواج المبكر،وقد تكونت العينة من (230) طالبا وقد إختار الباحث عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة تمثل (75) طالبا، وقد كان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غلاء المهور وا رتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا رئيسيا أمام الشباب لعدم إقبالهم على الزواج في سن مبكرة،وكذلك المسؤوليات المترتبة على الزواج حيث بلغت النسبة المئوية 58.7% لدى أغلبية أفراد العينة. كما أتضح أن نسبة 7،54% من أفراد العينة يرون أن مواصلة التعليم تعد لإلى

حد ما عائقا أمامهم عن الزواج في سن مبكرة، وان ما نسبته 38.7% يرون أن للمغالة في تكاليف الزواج ارتباطا وثيقا بتأخرهم عن الزواج.

وفي دراسة(**الشعباني،1997**) بعنوان العوامل الإجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري،هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الفتيات في مدينة جدة،وقد تكونت العينة من (400) فتاة غير متزوجة يعملن في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة،وكان أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن إقبال الفتيات على التعليم وا لتحاقهن بمجالات العمل المتوفرة أدى إلى إرتفاع سن زواجهن وكلما إرتفع المستوى الإجتماعي للحي الذي تقيم فيه الفتاة تأخر سن زواجها لما تتسم به هذه الأحياء من التباعد المكاني بين الوحدات السكنية أو لوجود العمائر المنعزلة،كما أن غالبية أسر الفتيات المتأخر زواجهن تعود إلى أصول ريفية إنتقلت من موطنها الأصلي إلى مدينة جدة فكما أوضحت الدراسة أن إصرار أولياء الأمور على تزويج الفتاة من الأقرباء ربما يكون سببا في تأخير زواجها،كما أن مطالبة الآباء بمهور لبناتهم يؤخر سن الزواج، بالإضافة إلى إن ضعف العلاقات الإجتماعية بين الأسر له دور في تأخر سن زواج الفتاة.

أيضا دراسة(**الختاتنه،2000**) التي تحمل عنوان "تأخر الزواج عند الشباب "وهدفت إلى معرفة بعض العوامل الاجتماعية في تأخر سن الزواج لدى الشباب الذكور في مدينة الحصن الواقعة في الجزء الشمالي من الأردن، حيث اعتمدت الدراسة على عينة غير احتمالية تكونت من 324 شخصاً من الذكور ممن تجاوزت أعمارهم السابعة والعشرين ولم يتزوجوا، وكان من ابرز نتائجها بأن ظاهرة تأخر سن الزواج لدى غالبية أفراد العينة والذين يمثلون 78.4% ليس لديهم المال الكافي للقيام بالزواج وهو ما يعكس الجانب المادي الصعب لأفراد العينة، وان ما نسبته 72.2% ليس بمقدورهم الزواج دون اللجوء إلى بعض المؤسسات والبنوك للقيام بتكاليف الزواج نظرا للنسبة المئوية التي تمثل 69.4% في تدني مستوى دخولهم والذي يعد سبباً من أسباب تأخرهم في الزواج بالإضافة لمشكلة السكن فكلما ازدادت ملائمة وصحية المسكن ارتفعت كلفته وبدل إيجاره، ولعل ذلك يعكس الوضع الحقيقي لأفراد العينة ووضعها المالي الحرج وبالتالي انعكاسه على الوضع الاجتماعي والعائلي بما في ذلك قدرة الفرد

على اتخاذ قرارات هامة مثل الزواج،الأمر الذي يدفعهم إلى تأخير الزواج، واعتبار هذه الظاهرة إجبارية وليست اختيارية.

وفي دراسة (**الخير ي، 2001**) تحمل عنوان عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين، حيث أجريت دراسته في الجزائر، وقد خلصت إلى أن التعليم الجامعي وقلة فرص العمل وأزمة السكن كانت وراء تأخر سن الزواج لدى فئة الذكور من طلبة الدراسات العليا، بعد أن شملت عينة الدراسة 40 مبحوثا من طلبة الماجستير ممن تتوفر فيهم شروط السن، الحالة الاجتماعية (أعزب).

وقام (**ناقولا، 2003**) بدراسة بعنوان العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكساته،هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، وقد تكونت العينة من (328) فردا في أحد أحياء دمشق وهو حي الدويلعة، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من بين المشكلات الإقتصادية التي تواجه الشباب،إضافة إلى إرتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته وقلة الدخل الشهري للفرد،كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين الخوف من الإقدام على الزواج عند الجنسين وبين تأخر زواجهم،ووجود ترابط بين تدخل الأهل في زواج أبنائهم وبين تأخر زواجهم،وبينت النتائج أن قلة فرص العمل وعدم الحصول على عمل دائم يسهم في تأخر زواجهم ولا سيما الذكور،كما أن الدراسة أوضحت أن الأفراد المتعلمين تعلما متوسطا:ثانوية ولغاية الدكتوراه،هم أكثر عرضة للتأخير عن الزواج من غير المتعلمين.

وأجرى(**صبيح، 2003**) دراسة بعنوان العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، وتمت دراسته في دمشق، حيث هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج، وتكونت العينة من (30) فردا،وقد كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مشكلة إرتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا أمام تأخر سن الزواج وأن تحمل أعباء المعيشة أيضا يلعب دورا في تأخر سن الزواج، أيضا مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الشباب، بالإضافة إلى مرحلة التعليم الطويلة لدى الشباب تؤثر في تأخر سن الزواج.

وفـي دراسـة أجراهـا (**السـناد، 2007**) بعنـوان تـأخر سـن الـزواج لـدى الشـباب الجـامعي علـى عينـة من طلبـة جامعـة دمشق بلـغ عددها 400 طالبا وطالبة،وهدف البحث إلـى الكشـف عن أسباب تـأخر سن الـزواج، حيث كـان من أهم نتائجها أن ما نسبته 83.56% من أفراد العينـة يعزون سبب تـأخر سن الزواج لمشكلة السكن وغلاء الإيجار أي ما يعني لنا أنها مشكلة اقتصادية، وان ما نسبته 75.25% يرون أن ارتفاع تكاليف المعيشة سببا في ظهور هذه المشكلة وذلك لعدم توفر المقدرة المالية لمن يرغبون بـالزواج، ثـم تـأتي مشـكلة عـدم رغبـة الزوجـة بالسـكن مـع أهـل الـزوج، وحالـة الأسـرة الاجتماعية وغلاء المهور ومواصلة التحصيل العلمي كما أفردتها العينة.

دراسـة أجرتهـا(**المطيـري، 2009**) بعنـوان العوامـل الإجتماعيـة والإقتصـادية المرتبطـة بتـأخر سن الزواج عند الشباب السعودي،وهدفت الدراسـة إلـى التعرف علـى حجم ظـاهرة تـأخر سـن الـزواج لـدى الشـباب السـعودي فـي مدينـة جدة،والتعرف علـى العوامل الإجتماعيـة والإقتصـادية المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلـى تـأخر سن الزواج لدى الشباب،وقد تكونت العينة العمدية الطبقية (الحصصية) من (300) شاب، وكـان أبـرز النتـائج التـي توصـلت إليهـا الدراسـة، الرغبـة فـي مواصـلة التعليم، وتفضـيل توفر الجمال في الطرف الأخر، وتدخل الأسرة في إختيار الطرف الأخر، أيضا عدم قبول مبدأ تعدد الزوجات، إضافة إلى إرتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع إرتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل.

دراسـة (**مرسـي،2009**) بعنـوان تـأخر زواج الفتيـات العوامـل الاجتماعيـة والاقتصـادية، فـي المملكـة العربيـة السـعودية، حيث تكونت عينـة الدراسـة من 160 فتاة غير متزوجة وهدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة تأخر زواج الفتيات، الأسباب والعلاج، وكـان من نتائجها أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج وانخفاض مستوى الـدخل الشـهري وزيـادة الإقبـال علـى الإنترنـت وعـدم تـوافر المسـكن مـن أهـم الأسـباب لتـأخر سـن الـزواج بالنسـبة للشـاب السـعودي، أمـا بالنسـبة للأسـرة السـعودية فكانـت الأسباب تقف وراء إصرار الأسرة على المغالاة في المهور وتفضيل تزويج بناتهم من أقاربهم ورفض الفتاه أن تكون زوجة ثانية، أما بالنسبة لأسباب تأخر الزواج لدى

الفتاه فكان رفض فكرة التعدد في الزواج وغرق الفتاه في أحلام اليقظة وغرورها ووضع مواصفات معينة لمن يرغب الزواج بها من أهم الأسباب.

وأجرت (**يسمينه،2012**) دراسة بعنوان تقدير الذات وعلاقته بظهور السلوك العدواني عند النساء المتأخرات في سن الزواج في الجزائر ،حيث هدفت إلى معرفة وفحص العلاقة بين تقدير الذات والسلوك العدواني لدى النساء المتأخر ات في سن الزواج والوقوف على الفروق التي تظهر بين المتزوجات والمتأخرات في سن الزواج وفق مستويات تقدير الذات ودرجات العدوانية وتكونت عينة دراستها من (150) امرأة (75) منهن متزوجات و(75) تأخر سن زواجهن وكان من ابرز نتائج الدراسة أن هنالك علاقة بين تأخر سن الزو اج للمرأة وتقدير الذات والسلوك العدواني، حيث كلما تأخر سن زواج المرأة انخفض تقديرها لذاتها وبالتالي يظهر السلوك العدواني.

وقامت كل من (**جيلاخ وعديلي،2013**) دراسة بعنوان تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري هدفت إلى الإجابةعلى أسباب إنتشار ظاهرة تأخر سن الزو اج لدى الفرد الجزائري، حيث توصلت دراستهما إلى أن الظروف المعيشية من صعوبة الحصول على مسكن وا رتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للذكور شكلت أهم العوامل التي تقف أمامهم في البدء بعملية الزواج، كما أن الإناث شهدن عدة تغيرات هامه حيث أصبح التعليم والعمل أولاً ثم الزواج وأن إرتفاع مستواها التعليمي قد غير من نظرتها للزواج.

الدراسات الأجنبية ذات الصلة :

قامت ادراة البحوث النرويجيةممثلةً بـ (**Christian, 2012**) بدراسة بعنوان الجريمة و علاقتها بالزواج من خلال الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمشاركة الجرمية للشريك حيث هدفت الدراسة إلىمقارنة التغيرات المرتبطة بالسلوك الجرمي نسبةً لاقتراب وقت الزواج لكل من الذكور والإناث، واكتشاف التباينات في السلوك الجرمي فيما يتعلق بالسجل الإجرامي للشريك وتوصلت الدراسة إلى أان التغيرات الموجودة في المعدلات الجرمية مرتبطةً بالزواج بشكل اكبر عند الرجال حسب البيانات المسجلة بين عامي(1995-2001)، حيث اعتبرت الدراسة أن الدخول إلى مؤسسة الزواج، ينشط الضبط الاجتماعي غير الرسمي من خلال مجموعة من الآليات التي تجعل من الممكن فصل الماضي عن الحاضر وتوفير فرص التغير والتحول مما ينعكس

على خفض معدلا الجريمة، كذلك انتقلت التغيرات بالسلوك الجرمي بشكل كبير بحسب ارتباطها بالسجل الإجرامي للشريك.

وجاء بدراسة بارنيز (**BARNES,and beaver 2012**) المعنونة بتأثير الزواج على الجريمة من ناحية التأثيرات الجينية الوراثية والبيئية، حيث أجريت الدراسة في مدينة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية ،وكشفت دراسته إلى وجود علاقة بين الزواج والجريمة بسبب هذه التأثيرات، وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الوراثية التي تكمن وراء التغيرات التي تحدث في السلوك الاجرامي وعلاقته بالزواج،وكان من أبرز نتائجها، أن هذه العوامل قد تفسر جزئياً العلاقة بين الزواج والجريمة فالآثار الناجمة عن الجينات يمكن أن تزداد طوال الحياة، عن طريق التعرض لعوامل بيئية ومثال ذلك اختيار الشخص في بيئات معينة وا إذا كان تأثير هذه التغيرات البيئية على السلوك فأن الفرد يتوقع نتائجها عليه.

وفي دراسة بيانكاوآخرون، (Bianca, et.al, **2009**) بعنوان الزواج وأثره على الجريمة، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الزواج على الجريمة من خلال العينة التي أجريت عليها الدراسة والتي بلغ عددها (5000) من الرجال والنساء في هولندا، حيث كان من أبرز نتائجها أن الزواج يقلل من ارتكاب الجرائم نظرا لوجود عامل الاستقرار السلوكي، وان الزواج يعد عاملاً مهما لفهم أنماط الجريمة وبيان أثره عبر مسار الحياة.

اما دراسة كل من كنج وماسوجلي وماكميلان (king, massoglia & Macmillan, 2007) بعنوان السياق المرتبط بالزواج والجريمة من خلال النزعة نحو الزواج وارتكاب الجريمة في مرحلة البلوغ المبكر،وأجريت الدراسة في نيويورك، حيث اعتبر الزواج أمر أساسي حول المناقشات النظرية التي لها علاقة وثيقة بمفهوم الاستقرار والتغير في السلوك الجرمي وأثره على حياة الأفراد، لكن بعكس العلاقات الاجتماعية الأخرى فان الزواج يعتبر ميزا وواضحاً أمره من حيث انه لا يتم تناوله بشكل عشوائي فمن خلال البحوث الاستقصائية، لتقييم الآثار السببية التي يحملها الزواج على ارتكاب الجريمة، وبالتالي فان الأسئلة الرئيسة تكمن في مدى تأثير النزعات الفردية المختلفة نحو الزواج وبيان أهمية هذا الزواج كر ادع للجريمة.و هدفت الدراسة إلى استخدام منهج مطابقة درجة الميل لتقدير الآثار السببية للزواج

على الجريمة في مرحلة البلوغ المبكر، وهو الأسلوب المرتبط بعلاقة نتائج النزعة نحو الزواج مع بعضها البعض وذلك من اجل تقدير التأثيرات السببية للزواج على ارتكاب السلوك الجرمي في مرحلة البلوغ المبكر، كما هدفت الدراسة إلى تقييم الفروقات بين الجنسين فيما يتعلق بتأثيرات الزواج على ارتكاب الجريمة، ويتضح ذلك من خلال أن تأثير الزواج على الجريمة هو أقل قوة بالنسبة للإناث، حيث أن الزواج يقلل الجريمة.

وفي دراسة كل من بدا هادا وتيمان (**Badahdah & Tiemann , 2005**) تتعلق بمعايير اختيار شريك الحياة عند المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية كان من ابرز نتائجها أن تم رصد سبعة متغيرات في اختيار شريك الحياة وهي التعليم وطول القامة وحسن المظهر البدني والمكانة الاقتصادية والعاطفة والالتزام الديني، وقد تم اختيار العينة من المسلمين القاطنين في الولايات المتحدة الذين لم يسبق لهم الزواج والمطلقين والأرامل.

وفي دراسة جونز (**Jones, 2004**) بعنوان أسباب تأجيل الزواج، وهدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى تأجيل سن الزواج في مدينة ملايو في سنغافورة، حيث كان من أبرز نتائجها أن مظاهر التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها شعب الملايو ساهمت في تأجيل الزواج، لاعتبارها تغيرات جوهرية في التركيبة السكانية والوضع الاقتصادي، نظراً لارتفاع التكاليف المترتبة عن الزواج مثل إنجاب الأطفال ورعايتهم، مما يدفع البعض إلى عدم الرغبة في الإقبال على الزواج، كما تبرز نتيجة أخرى في الدراسة ألا وهي التوسع في الاتجاهات التعليمية بناءاً على التغير في السياسات التعليمية التي أدت إلى إرتفاع نسب التعليم خصوصا الإناث وبنسبة (39.4) والذكور بنسبة (35.7)،إضافة إلى هجرة النساء إلى المدن الصناعية للمشاركة في سوق العمل في المصانع والصناعات وبنسبة (39.4) للإناث،والذكور بنسبة (35.7)، وهذا الأمر انعكس على تطلعاتهم في التحرر من العديد من القيود رغبةً في الحصول على الاستقرار المالي، وهذا فتح عيون الشابات لفهم جديد للمجتمع.

وأجرى **ميكجرو** (**McGraw, 2002**)دراسة لمؤشرات التنوع الجغرافي في إختيار شريك الحياة، والتنبؤ بمدى تأثيرها على هذا الاختيار من حيث كثافة عدد

السكان في بعض المناطق في أمريكا ونسبة الذكور للإناث فيها، وبيان الخصائص التي قد ترغبها الفتاه بشريك الحياة، وكان من أبرز نتائجها أن الجاذبية الإنفعالية من أكثر السمات المرغوبة لدى عملية إختيار الشريك.

ودراسة فنجلد **(Feingold ,1997)**، بعنوان الإختلافات بين الجنسين في اختيار شريك الحياة، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة المؤشرات التي يستند إليها أفراد كلا من الجنسين عند تقييم جاذبية أفراد النوع الأخر ،وتكونت عينة الدراسة من (48) رجلا و(61) إمرأة وأوضحت نتائج الدراسة أن الرجل يعتمد على مؤشرات ظاهرية مباشرة عند الإختيار الزواجي،ويعطي وزنا أكبر لجاذبية الأنثى جسميا،مثل إتساع العيون، وقوام الجسم،بينما تعطي الأنثى وزنا أكبر لطموح الرجل، ومكانته الإقتصادية، والحالة المزاجية.

دراسة ريجسكي **(Rajceki, 1991)**، هدفت إلى التعرف على تقدير صفات الزوج، وتكونت عينة الدراسة من (51) رجلا، و(87) إمرأة، وبينت الدراسة أن الرجال أكثر اهتماما بجمال المرأة وعمرها، في حين ينظر الإناث لمكانة الرجل، ومهنته.

وما يميز هذه الدراسة عن ما تم ذكره في الدراسات السابقة ان غالبية الدراسات السابقة تناولت مشكلة تاخر سن الزواج لدى الشباب في البيئات العربية والاجنبية، والعوامل المؤثرة في تاخر سن الزواج، وبعض الدراسات تناولت علاقة تاخر سن الزواج بالجريمة في البيئات الغربية. أما الدراسة الحالية فقد تناولت اتجاهات طلبة الجامعات الاردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الاردن.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهج الدراسة:

تناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، وعينتها وطريقة إختيارها وأداة الدراسة، من حيث طبيعتها وصدقها وثباتهاوا جراءات تطبيقها، وتصميم الدراسة المستخدم، والمعالجات الإحصائية التي سيتم إستخدامها في تحليل بيانات الدراسة، وستقوم الدراسة الحالية بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة الحالية من خلال تزويدنا بالمعلومات اللازمة للدراسة بشكل علمي وممنهج.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة المستهدف من مجموعة من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية، والبالغ عددهم (101730) طالبا وطالبة المسجلين في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2013–2014) موزعين على ثلاثة أقاليم هي: إقليم الجنوب، إقليم الوسطوا قليم الشمال، وفيما يلي توزع اعداد مجتمع الدراسة حسب متغيري الاقليم والجامعة:

جدول (1)

توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجامعة والاقليم

الاقليم	الجامعة	العدد
الجنوب	مؤتة	21250
	الطفيلة التقنية	6730
	الحسين بن طلال	8000
الوسط	الأردنية	31250
الشمال	اليرموك	34500
	المجموع	101730

3.3 عينة الدراسة:

نظراً لضخامة مجتمع الدراسة تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (500)مشاركاً ومشاركة اجابوا على الاستبانات الموزعة عليهم باليد من قبل الطالب، وقد وجد أن ما مجموعة (9) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون مجموع المستجيبين التي خضعت استجاباتهم للتحليل الاحصائي (491) مستجيب، وفيما يلي وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول (2)

توزع افراد عينة الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	العدد	%
مؤتة	94	19.0
الطفيلة التقنية	30	6.0
الحسين بن طلال	35	7.0
الأردنية	180	37.0
اليرموك	152	31.0
المجموع	**491**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول(2) أن ما نسبته (19%) كان عدد عينة الدراسة في جامعة مؤته، في حين بلغ ما نسبته (6%) عدد العينة من الطلاب في جامعة الطفيلة التقنية وكان ما نسبته (7%) عدد العينة في جامعة الحسين بن طلال، وفي الجامعة الاردنية بلغت النسبة (37%)، في حين كانت في جامعة اليرموك (31%)من افراد العينة المستهدفة.

جدول (3)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	**العدد**	**%**
ذكور	218	44.4
إناث	273	55.6
المجموع	**491**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول (3) أن ما نسبته (44.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، في حين شكلت الإناث ما نسبته (55.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (4)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	**العدد**	**%**
السنة الأولى	110	22.4
السنة الثانية	111	22.6
السنة الثالثة	152	31.0
السنة الرابعة	79	16.1
السنة الخامسة فأكثر	21	4.3
دراسات عليا	18	3.7
المجموع	491	100.0

يبين الجدول (4) أن طلبة السنة الثالثة شكلوا ما نسبته (31.0%) من مجموع أفراد عينة الدراسة واحتلوا المرتبة الأولى، تلاهم طلبة السنة الثانية بنسبة (22.6%)، ثم طلبة السنة الأولى بنسبة (22.4%)، وجاء في المرتبة الرابعة طلبة السنة الرابعة بنسبة (16.1%)، تلاهم طلبة السنة الخامسة فأكثر بنسبة (4.3%)، وأخيراً طلبة الدراسات العليا بنسبة (3.7%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (5)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكلية

الكلية	**العدد**	**%**
إنسانية	255	51.9
علمية	236	48.1
المجموع	491	100.0

ويتضح من الجدول (5) أن طلبة الكليات الإنسانية شكلوا ما نسبته (51.9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكل طلبة الكليات العلمية ما نسبته (48.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (6)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المعدل العام

المعدل العام	**العدد**	**%**
ممتاز	58	11.8
جيد جدا	179	36.5
جيد	198	40.3
مقبول	56	11.4
المجموع	491	100.0

يبين الجدول (6)أن الطلبة الحاصلين على تقدير جيد شكلوا ما نسبته (40.3%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم الطلبة الحاصلين على تقدير جيد جداً بنسبة (36.5%)، وجاء في المرتبة الثالثة الطلبة الحاصلين على تقدير ممتاز بنسبة (11.8%)، ثم الطلبة الحاصلين على تقدير مقبول بنسبة (11.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

جدول (7)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	العدد	%
190-250 دينار	84	17.1
251-350 دينار	102	20.8
351-450 دينار	121	24.6
451 دينار فأكثر	184	37.5
المجموع	491	100.0

تظهر النتائج المبينة في الجدول (7)أن الطلبة الذين يتراوح دخل أسرهم الشهري (451 دينار فأكثر) قد احتلوا المرتبة الأولى بنسبة (37.5%)، تلاهم الطلبة الذين دخل أسرهم (351-450 دينار) بنسبة (24.6%)، ثم الطلبة الذين دخل أسرهم (251-350 دينار) بنسبة (20.8%)، وأخيراً الطلبة الذين دخل أسرهم الشهري (190-250 دينار) بنسبة (17.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

4.3 أداة الدراسة:

تم بناء إستبانة خاصة بهذه الدراسة لجمع البيانات الميدانية اللازمة وذلك بالإعتماد على المراجع العلمية والأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتتضمن الاستبانة، جزأين، **الأول** يتضمن المعلومات الديموغرافية عن الطالب المبحوث وتشمل (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، الكلية، المعدل العام، والدخل الشهري للأسرة)، **والجزء الثاني** يتضمن 27 فقرة، تقيس الفقرات (1-16) أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج لدى الفتاة الأردنية، وكذلك تقيس الفقرات (17-28) أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة.

5.3 صدق أداة الدراسة :

لأجل التأكد من صدق أداة الدراسة ومدى شمولها للموضوع،عُرضت الاستبانة بشكلها الأولي على مجموعة من المحكمين من أساتذة كلية العلوم الاجتماعية- قسم علم الإجتماع في جامعة مؤته والبالغ عددهم (5) محكمين لإبداء ملاحظاتهم حول فقرات الأداة ومدى مناسبتها للإغراض التي صممت من اجلها، وكذلك صياغتها اللغوية، حيث تم التقيد بملاحظات المحكمين من حيث الشطب والإضافة والتعديل حتى ظهرت الاستبانة بصورتها النهائية وحسب المرفق.

6.3ثبات أداة الدر اسة :

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال معادلة (كُرونباخ ألفا للاتساق الداخلي)، حيث بلغ مستوى الثبات (0.826) وتعد هذه النسبة مرتفعة وتدلل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة.

7.3 المعالجة الإحصائية:

لأجل استخراج نتائج الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وتشمل ما يلي:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات الطلبة المبحوثين نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن.
3. اختبار (t.test) للتعرف على الفروق في اتجاهات الطلبة المبحوثين نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن وفقا لمتغيري النوع الاجتماعي والكلية.
4. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات الطلبة المبحوثين نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن وفقا لمتغيرات: المستوى الدراسي، المعدل العام، والدخل الشهري للأسرة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج

نتائج الإجابة عن السؤال الرئيس الأتـي: ما اتجاهات طلبة الجامعات الأردنيـة نحو أثر ارتفاع معدل سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن؟.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواجمرتبة تنازلياً

الرقم	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
5	ارتفاع أجرة السكن وصعوبة توفره قد يؤدي إلى عزوف بعض الشباب عن الزواج	4.35	0.880	**1**	مرتفع
4	تؤدي البطالة لدى الشباب إلى ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	4.28	1.066	**2**	مرتفع
6	يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة إلى ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	4.27	0.918	**3**	مرتفع
7	يساهم غلاء المهور في عزوف الشباب عن الزواج وبالتالي تأخر سن زواجهم	4.16	0.987	**4**	مرتفع
1	خوف الشباب من المسؤوليات المترتبة عن الزواج يزيد من ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	4.02	0.920	**5**	مرتفع
14	صعوبة إختيار الشريك المناسب يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	4.00	0.998	**6**	مرتفع
2	مواصلة التعليم الجامعي للذكور والإناث يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	3.94	0.972	**7**	مرتفع
10	تساهم إعالة بعض الشب لأسر هم قبل الزواج في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	3.93	0.937	**8**	مرتفع
13	عدم تقدم الزوج الكفء للفتاه والبحث عنه يزيد	3.92	0.951	**9**	مرتفع

	من ارتفاع معدل متوسط سن الزواج				
15	رغبة الفتاة في إنهاء تعليمها يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن زواجها	3.86	1.012	**10**	مرتفع
3	تمسك بعض الأسر بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	3.71	1.074	**11**	**مرتفع**
16	الرغبة في حصول الفتاة على وظيفة يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن زواجها	3.68	1.150	**12**	مرتفع
9	عدم موافقة بعض الفتيات على الزواج من الرجال المتزوجين يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	3.66	1.090	**13**	مرتفع
11	تأثر بعض الفتيات بالزواج الفاشل عند الأخريات يساعد على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	3.65	1.091	**14**	مرتفع
12	رفض بعض الأهالي تزويج بناتهم العاملات بقصد الاستفادة من رواتبهن قدر الإمكان يساهم في تأخر سن زواجهن	3.54	1.108	**15**	متوسط
8	خوف الفتيات من تحمل المسؤوليات المترتبة عن الزواج يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج	3.36	1.125	**16**	متوسط
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.90**	**0.46**	–	**مرتفع**

يتضح من معطيات الجدول (8)أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين عن الفقرات التي تقيس أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج لدى الفتيات قد بلغ (3.90) بانحراف معياري (0.46) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وقد تراوحت تقديرات المتوسطات الحسابية لإجابات الطلبة المبحوثين للفقرات المبينة في الجدول (8)ما بين المتوسط والمرتفع، وقد احتلت الفقرة رقم (5) (ارتفاع أجرة السكن وصعوبة توفره قد يؤدي إلى عزوف بعض الشباب عن الزواج) المرتبة الأولى، في حين جاءت

الفقرة رقم (9) (خوف الفتيات من تحمل المسؤوليات المترتبة عن الزواج يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج) في المرتبة الأخيرة. ومن أهم أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج: ارتفاع أجرة السكن وصعوبة توفره قد يؤدي إلى عزوف بعض الشباب عن الزواج، والبطالة لدى الشباب، وارتفاع تكاليف المعيشة، وغلاء المهور، وخوف الشباب من المسؤوليات المترتبة عن الزواج، وصعوبة اختيار الشريك المناسب، ومواصلة التعليم الجامعي للذكور والإناث.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن مرتبة تنازلياً

الرقم	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
25	الفقر و البطالة من العوامل التي تسهم في ارتكاب الجرائم وذلك لتوفير متطلبات وتكاليف الزواج	4.18	0.955	**1**	**مرتفع**
24	ممارسة العلاقات غير الشرعية لدى بعض الشباب يساهم في تأخر سن زواجهم	4.12	1.050	**2**	مرتفع
23	ضعف الوازع الديني لدى بعض الأسر بأهمية الزواج يساعد على ارتفاع سن الزواج مما يؤدي إلى ممارسة الجرائم	4.05	1.087	**3**	مرتفع
21	يؤدي الانفتاح الثقافي من خلال الإنترنت والعولمة إلى تأخر سن الزواج وبالتالي الوقوع في الجريمة	3.95	1.031	**4**	مرتفع
27	ضغط الآباء على الشباب والفتيات بالزواج من أقاربهم يساعد على الوقوع في السلوك المنحرف والتوجه لارتكاب الجريمة	3.89	1.076	**5**	مرتفع
20	عدم وجود الرغبة لدى الشباب في الزواج الشرعي واللجوء لأنماط أخرى للزواج يساعد	3.88	1.119	**6**	مرتفع

	على ارتكاب الجرائم				
26	إصرار الأهل على زواج بناتهم من شباب يماثلوهن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي يدفع بهم إلى ارتكاب السلوكيات المنحرفة والوقوع في الجرائم	3.87	1.094	**7**	مرتفع
18	تؤثر المشاكل الأسرية على ممارسة السلوك المنحرف وبالتالي تأخر سن الزواج	3.86	1.022	**8**	مرتفع
28	العنف داخل الأسرة يؤدي إلى عدم الرغبة في الزواج وبالتالي ارتفاع معدل سن الزواج	3.83	1.120	**9**	مرتفع
19	ارتفاع تكاليف الزواج قد يدفع البعض من الشباب لارتكاب السلوك الجرمي من أجل توفير متطلبات الزواج	3.80	1.097	**10**	مرتفع
22	رفض بعض الأهالي ىن يتقدم من الخ ُطاب يساهم في لجوء الفتاة إلى الانحراف	3.71	1.100	**11**	مرتفع
17	رفض زواج الأهل للفتاه الأصغر قبل شقيقتها الأكبر يسهم في اللجوء للعنف والكراهية وبالتالي ارتكاب الجرائم	3.54	1.221	**12**	مرتفع
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.89**	**0.58**		**مرتفع**

يتضح من معطيات الجدول (9)أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين عن الفقرات التي تقيس أثر ارتفاع معدل سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن قد بلغ (3.89) بانحراف معياري (0.58) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وقد كانت جميع تقديرات المتوسطات الحسابية لإجابات الطلبة المبحوثين للفقرات المبينة في الجدول (9)مرتفعة، وقد احتلت الفقرة رقم (25) (الفقر و البطالة من العوامل التي تسهم في ارتكاب الجرائم وذلك لتوفير متطلبات وتكاليف الزواج)المرتبة الأولى، في حين جاءت الفقرة رقم (17) (رفض زواج الأهل للفتاه الأصغر قبل شقيقتها الأكبر يسهم في اللجوء للعنف والكراهية وبالتالي ارتكاب الجرائم) في المرتبة الأخيرة.

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الأول: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) تعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟.

جدول (10)

نتائج اختبار (ت) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
ذكور	3.9255	0.59408	1.200	0.231
إناث	3.8626	0.56157		

يتضح من معطيات الجدول (10)عدم وجود فروق اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (1.200) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة وفقاً لمتغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السنة الأولى	3.8455	0.56122
السنة الثانية	3.9234	0.55495
السنة الثالثة	3.8893	0.57606
لسنة الرابعة	3.8481	0.66154
السنة الخامسة فأكثر	3.9921	0.53548
راسات عليا	4.0417	0.45666
المجموع	**3.8905**	**0.57649**

يبين الجدول (11) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية، ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائياً تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (12)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير المستوى الدراسي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1.114	5	0.223	0.668	0.648
خلال المجموعات	161.731	485	0.333		
المجموع	162.845	490			

تشير النتائج الواردة في الجدول (12)إلى عدم وجود فروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، اعتمادا على عدم معنوية قيمة (ف) المحسوبة البالغة (0.668) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) تعزى لمتغير نوع الكلية؟.

جدول (13)

نتائج اختبار (ت) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير نوع الكلية

نوع الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
إنسانية	3.9036	0.56412	0.522	0.602
علمية	3.8764	0.59043		

يتضح من معطيات الجدول (13)عدم وجود فروق اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير نوع الكلية، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (0.522) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) تعزى لمتغير تقدير معدل الطالب؟.

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة وفقاً لمتغير معدل الطالب

معدل الطالب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ممتاز	3.9828	0.46536
جيد جدا	3.9111	0.54234
جيد	3.8721	0.61293
مقبول	3.7946	0.64647
المجموع	**3.8905**	**0.57649**

يبين الجدول (14)وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية، ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائياً تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير معدل الطالب، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (15)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير معدل الطالب

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	1.151	3	0.384	1.156	0.326
خلال المجموعات	161.694	487	0.332		
المجموع	162.845	490			

تشير النتائج الواردة في الجدول (15)إلى عدم وجود فروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى

لمتغيـر معـدل الطالـب، اعتمـادا علـى عـدم معنويـة قيمـة (ف) المحسـوبة البالغـة (1.156) عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ 0.05).

نتائج الإجابة عن السؤال الفرعي الخامس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة؟.

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة وفقاً لمتغير مستوى دخل الأسرة

مستوى دخل الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
190-250 دينار	3.9177	0.53531
251-350 دينار	3.8505	0.69329
351-450 دينار	3.9428	0.50507
451 دينار فأكثر	3.8659	0.56894
المجموع	**3.8905**	**0.57649**

يبين الجدول (16) وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية، ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائياً تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (17)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.668	3	0.223	0.668	0.572
خلال المجموعات	162.177	487	0.333		
المجموع	162.845	490			

وأخيراً تبين النتائج الواردة في الجدول (17)عدم وجود فروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة الشهري، اعتماداً على عدم معنوية قيمة (ف) المحسوبة البالغة (0.668) عند مستوى دلالة (α≥ 0.05).

2.4 مناقشة النتائج:

فيما يلي عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين عن الفقرات التي تقيس أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج لدى الشباب قد جاء مرتفعاً .
ومن أهم أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج: ارتفاع أجرة السكن وصعوبة توفره قد يؤدي إلى عزوف بعض الشباب عن الزواج، والبطالة لدى الشباب، وارتفاع تكاليف المعيشة، وغلاء المهور، وخوف الشباب من المسؤوليات المترتبة عن الزواج، وصعوبة اختيار الشريك المناسب، ومواصلة التعليم الجامعي للذكور والإناث. ويمكن تفسير النتيجة أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الأردن فرضت قيوداً على الشباب الأردني قللت من إقبال الكثير منهم على الزواج سيما في السنوات القليلة الماضية، حيث يعاني الشباب الأردني من البطالة وقلة فرص العمل بالإضافة إلى العادات والتقاليد والثقافة السائدة لدى الكثير من الأهالي

والمتعلقة بالمهور وتكاليف الزواج، وكذلك الارتفاع المستمر في الأسعار وغيرها من الأسباب التي تقلل من إقبال الشباب على الزواج. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (أبو حوسة، 1994) التي بينت أن من أسباب تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية ضعف الإمكانيات المادية للمتقدم سببا في تأخير سن الزواج للفتاة، ويلعب حجم الأسرة دورا في عملية تأخير سن الزواج لكل من الشاب والفتاة العاملة حيث يكون الشاب أو الفتاة منتم إلى أسرة كبيرة فإنه يؤخر سن الزواج،لأن الأسر الأردنية لها الميل القوي تجاه تعليم أبنائها ومواصلة تعليمهم العالي،وهذا يتطلب نفقات مالية كبيرة نسبيا نظرا لكثرة عدد أفرادها،مما يضطر الشاب أو الفتاة تأخير الزواج. كما تتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (الجوير، 1995) التي أشارات إلى أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج تقف عائقا رئيسيا أمام الشباب لعدم إقبالهم على الزواج في سن مبكرة، وكذلك المسؤوليات المترتبة على الزواج، ومواصلة التعليم تعد إلى حد ما عائقا أمامهم عن الزواج في سن مبكرة، وكذلك المغالاة في تكاليف الزواجترتبط ارتباطاً وثيقا بتأخير الزواج لدى الشباب.وتتفق النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الشعباني، 1997) التي بينت أسباب تأخر زواج الفتيات في المجتمع الحضري إقبالهن على التعليم وإلتحاقهن بمجالات العمل المتوفرة ومطالبة الآباء بمهور لبناتهم. كما بينت نتائج دراسة (الختاتنه، 2000) بعض أسباب تأخر الزواج لدى الشباب منها عدم توفر المال الكافي لدى الشباب وارتفاع أجور السكن وصعوبة توفره. وتلتقي النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (بالخيري، 2001) التي بينت أن التعليم الجامعي وقلة فرص العمل وأزمة السكن كانت وراء تأخر سن الزواج لدى فئة الذكور من طلبة الدراسات العليا. وتتفق النتيجة كذلك مع نتيجة دراسة (ناقولا، 2003) التي بينت أن مشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من بين المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته وقلة الدخل الشهري للفرد، وتدخل الأهل في زواج أبنائهم، وقلة فرص العمل وعدم الحصول على عمل دائم يسهم في تأخر الزواج لا سيما لدى الذكور. كما اتفقت النتيجة مع نتيجة دراسة (صبيح، 2003) التي أشارت إلى أن مشكلة ارتفاع تكاليف الزواج

تقف عائقا أمام تأخر سن الزواج وأن تحمل أعباء المعيشة أيضا يلعب دورا في تأخر سن الزواج، ومشكلة تأمين السكن تأتي بالدرجة الأولى من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب، بالإضافة إلى مرحلة التعليم الطويلة لدى الشباب تؤثر في تأخر سن الزواج. وكذلك تلتقي النتيجة مع نتيجة دراسة أجراها (السناد،2007) التي بينت أسباب تأخر الزواج لدى الشباب الجامعي منها مشكلة السكن وغلاءالإيجار، و ارتفاع تكاليف المعيشة و عدم توفر المقدرة المالية لمن يرغبون بالزواج، وغلاء المهور ومواصلة التحصيل العلمي. كما اتفقت النتيجة مع دراسة أجرتها(المطيري،2009) حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي، منها الرغبة في مواصلة التعليم، وتدخل الأسرة في اختيار الطرف الأخر، وارتفاع تكاليف حفلات الزواج وعدم القدرة على توفير متطلبات الحياة الزوجية مع ارتفاع مستوى المعيشة الذي لا يتناسب مع الدخل وعدم القدرة على توفير المسكن المستقل. وتتفق كذلك هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (مرسي، 2009) التي بينت أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج وانخفاض مستوى الدخل الشهري وزيادة الإقبال على الإنترنت وعدم توافر المسكن من أهم الأسباب لتأخر سن الزواج. وتتفق النتيجة مع دراسة جونز (Jones, 2004) التي بينت بعض نتائجها أسباب تأخر الزواج في مدينة ملايو في سنغافورة ارتفاع التكاليف المترتبة عن الزواج، ارتفاع نسب التعليم خصوصا الإناث و هجرة النساء إلى المدن الصناعية للمشاركة في سوق العمل في المصانع والصناعات. تتفق هذه النتيجة مع الاتجاه (نظرية) الثقافي التي ترى أن الشباب في حالة صراع ثقافي بين ما يريدونه في الحياة القديمة والتي تتصف بالبساطة والعلاقات المباشرة مع العائلة والتي تشعرهم بالطمأنينة للهروب من المسؤولية وبين واقع الحياة الحديث المعقد في مرحلة اتخاذ القرار ما ساهم في دفع الشباب إلى تأجيل مرحلة الزواج. ويفسر الاتجاه الاقتصادي صعوبة الظروف الاقتصادية وقلة الإمكانات المالية لدى الشاب عزوفهم عن الزواج.

2. كما بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين عن الفقرات التي تقيس أثر ارتفاع معدل سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن

قد جاء مرتفعاً . الأمر الذي يعني وجود أثر لارتفاع معدل سن الزواج على ارتفاع معدل الجريمة في الأردن، حيث أنه بسبب الفقر والبطالة يحجم الكثير من الشباب عن الزواج ما يجعل البعض منهم يمارس علاقات غير شرعية أو اللجوء إلى أشكال الزواج غير الشرعي وتعد هذه السلوكيات غير الأخلاقية غير مقبولة في المجتمع وتزيد من مستوى الانحراف وبالتالي الجريمة الأخلاقية، كما أن بعض الشباب يلجأون إلى ممارسة أعمال غير شرعية كالاتجار بالمخدرات والجنس والبشر لتوفير متطلبات المعيشة التي أصبحت في الأردن صعبة نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار والهجرات المتتالية إلى الأردن نتيجة ظروف المنطقة التي نتج عنها تزايد عدد السكان وارتفاع أسعار السلع والخدمات وشيوع ممارسات جديدة غير معروفة جيداً سابقا في المجتمع الأردني أفضت إلى بروز أشكال جديدة للانحراف والجريمة. تلتقي النتيجة مع دراسة (يسمينة، 2012) التي بينت نتائجها أن هنالك علاقة بين تأخر سن الزواج للمرأة وتقدير الذات والسلوك العدواني، حيث كلما تأخر سن زواج المرأة انخفض تقديرها لذاتها وبالتالي يظهر السلوك العدواني. وتتفق النتيجة معدراسة إدراة البحوث النرويجية ممثلةً (Christian، 2012، Torkild) التي أشارت نتائجها أن الزواج يقلل من معدلات الجريمة. ونتائج دراسة بيانكا (Bianca, Laub, & Nieuwbeerta, 2009) حيث كان من أبرز نتائجها أن الزواج يقلل من ارتكاب الجرائم نظرا لوجود عامل الاستقرار السلوكي، وان الزواج يعد عاملاً مهما لفهم أنماط الجريمة وبيان أثره عبر مسار الحياة.

3. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي. ومعنى هذه النتيجة أن الذكور والإناث يتفقون في الرأي حول وجود أثر لارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الخبرات التي مرت بالطلبة أفراد عينة الدراسة، وكذلك التشابه في خصائص مجتمعات الطلبة مع خصوصية كل منها.

4. وبينت النتائج كذلك عدم وجود فروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثـر ارتفـاع متوسـط سـن الـزواج علــى معـدلات الجريمـة تعـزى لمتغيـر المسـتوى الدراسـي. وهذا يعني أن طلبة الجامعات الأردنية من المستويات الدراسية المختلفة يقرون بوجود أثر لارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة.

5. كما بينت النتائج أيضاً عدم وجود فروق اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير نوع الكلية. فطلبة الكليات العلمية والإنسانية يتفقون في الرأي حول وجود أثر لارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة.

6. وبينت النتائج أيضاً عدم وجود فروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير معدل الطالب. فالطلبـة ذوي التقدير المرتفع والمتدني والمتوسط يتفقون بالرأي حول وجود أثر لارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة.

7. عدم وجود فروق في اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة تعزى لمتغير مستوى دخل الأسرة الشهري. فالطلبة من الأسر الفقيرة أو متوسطة الدخل أو الغنية لا يختلفون في الاتجاه نحو وجود أثر لارتفاع متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة.

وقد يعود اتفاق عينة الواسة على عدم وجود فروق دالة احصائياً في تصوراتهم نحو ارتفاع معدل متوسط سن الزواج حسب متغير النوع الاجتماعي، المعدل، الكلية، المستوى الدراسي، والدخل الشهري، الى قلة خبراتهم الشخصية وتجربتهم الحياتية البسيطة، بالاضافة الى ملاحظاتهم لمن سبقوهم من زملائهم الذين تخرجوا بتأخر سن زواجهم،سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً تخرجوا من الجامعة، او كانوا متفوقين أم عاديين، بغض النظر عن الدخل الشهري لأسرهم ومستوياتهم الدراسية.

3.4 التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم إدراج التوصيات التالية :

1- تنظيم ندوات نقاشية بين الطلاب في الجامعات الاردنية الحكومية ، للتوعية بضرورة الزواج من خلال الضوابط الأساسية للعلاقة بين الجنسين والتي تتفق مع العادات والتقاليد الاجتماعية في الأردن.

2- التركيز على ضرورة قيام وسائل الإعلام بالدور الايجابي في تفعيل حلقة التواصل بين الجهات الرسمية والخاصة التي تهتم بمسألة الزواج من خلال البرامج التوعوية لنشر ثقافة الزواج بإعتباره الخطوة الأولى لبناء الأسرة والتي تعد نواة المجتمع وذلك بتعريف الشباب بمخاطر ارتفاع سن الزواج على الصعيد الاجتماعي والصحي.

3- مساهمة الدولة في التخفيف من أعباء تكاليف الزواج وتيسير سبله وذلك بإنشاء مراكز متخصصة تعمل على:

أ – تنظيم ما يعرف بالزواج الجماعي والاستفادة من تجربة بعض الدول التي قامت بهذا العمل

ب- إنشاء صندوق للزواج يعنى بمنح قروض ميسرة للشباب الذين يرغبون بإكمال نصف دينهم لتأمين متطلبات زواجهم.

ج- توفير فرص عمل قدر الإمكان لمن يرغبون بالزواج المبكر لحثهم على الاستقرار الاجتماعي والذي ينعكس إيجابا على حياته كفرد منتج لا كفرد مجرم.

4- إنشاء وحدات سكنية لمن يرغبون بالزواج وببدل إيجار رمزي تشجيعاً لهم كمشاريع سكن كريم ومدينة خادم الحرمين في محافظة الزرقاء.

5- العمل على تفعيل الدور العشائري في صك وثيقة التزام بالحد قدر الإمكان من مسألة غلاء المهور لكي لا تكون ذريعة للشباب من عدم الإقدام على الزواج، قال الله تعالى: {وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} سورة النور الآية 32.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أبو الخيل، عبد الله (2007). التحولات الاجتماعية وارتفاع مستوى العيش. **مجلة الحياة**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أبو حوسه، موسى (1994). تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الإجتماعية. **مؤته للبحوث والدراسات**، المجلد التاسع، العدد السادس. / الجامعة الأردنية، عمان.

أحمد،سمير نعيم (1979)،**النظرية في علم الاجتماع**،دار المعارف للنشر، الطبعة الثانية.

الجوير، إبراهيم مبارك (1995). **تأخر الشباب الجامعي في الزواج مكتبة الملك فهد الوطنية.** الناشر العبيكان الرياض، السعودية.

جيلاخ، نوره وعديلي، حنان، (2013). **تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري، دراسة ميدانية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

حورية، أغبال (2007). **واقع العنوسة في المجتمع الجزائري، الأسباب والحلول.** رسالة ماجستير غبر منشوره، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

ختاتنه، عبد الخالق يوسف (2000). **تأخر سن الزواج عند الشباب، دراسة ميدانية، في مدينة الحصن، محافظة اربد.** رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الخولي، سناء (1983). **الزواج والعلاقات الأسرية.** دار النهضة العربية للطباعة، بيروت.

الخولي، سناء (1984). **الأسرة والحياة العائلية.** دار النهضة العربية، بيروت.

الخيري، كمال (2001). **عوامل وآثار تأخر زواج الجامعيين.** رسالة ماجستير في علم الإجتماع العائلي، جامعة باتنة، الجزائر.

الساعاتي، سامية حسن (1981). **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

السناد، جلال (2007). تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق. **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 23، العدد الأول.

الشاعر، متولي صالح، (2003). **تعريف الجريمة وأركانها من وجهة نظر مستحدثة**. دار الكتب القانونية، القاهرة.

الشعباني، فاطمة (1997). **العوامل الإجتماعية والثقافية لتأخير سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

صبيح، إنصاف (2003). **العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج**. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخدمة الإجتماعية، دمشق.

الضبع، عبد الرؤوف (2002). **علم الاجتماع العائلي**. دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

الضمور، محمد (2007). **اتجاهات القضاة والمحامين والمحكومين نحو بطء إجراءات التقاضي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الأردن.

الطاحون، رفعت محمد (2001). مشكلة العنوسة الأسباب والعلاج. **المجلة العربية**، العدد 50.

عبد المعطي، عبد الباسط (2001). **العولمة والتعليم والتنمية البشرية**. جامعة الدول العربية.

عبيد، منصور (2000). **العنوسه رؤية إسلامية اجتماعية لحل مشكلة الفتاه العانس**. دار الفكر العربي، القاهرة.

العراقي، بثينة السيد (2000). **أسرار في حياة العانسات**. دار طويق للنشر والتوزيع.

العنزي، (2010). **اتجاهات المواطنين نحو الجرائم الالكترونية – دراسة ميدانية في عرعر – المملكة العربية السعودية**. رسالة غير منشورة، جامعة مؤتة.

عوده، عبد القادر،(2005). **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي**.المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت.

القصـــاص، محمـــد مهـــدي، (2008). **علـــم الاجتمـــاع العـــائلي**. عـــامر للطباعـــة والنشر ،جامعة المنصورة.

مرسـي، محمـد(2009). **تـأخر زواج الفتيـات العوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة**، الرياض. جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المطيـري، حنـان (2009). **العوامـل الإجتماعيـة والإقتصـادية المرتبطـة بتـأخر سـن الـزواج عنـد الشـباب السـعودي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية.

منصـور ، علـي، (2001). **الـتعلم ونظرياتـه. مديريـة الكتـب والمطبوعـات الجامعيـة.** منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

ميمـون، عمريـة (2009). **تغيـر نمـوذج الـزواج فـي الجزائـر، دراسـة تحليليـة حـول صحة الطفل والأم**.ر سالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

ناصـر، نجـاة (2012). **ظـاهرة زواج الأقـارب وعلاقتـه بـالإمراض الوراثيـة**. رسـالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر.

نـاقولا، جهـاد ديـاب (2003). **العوامـل المـؤثرة فـي تـأخر سـن الـزواج عنـد الشـباب ومنعكساته**. دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم علم الإجتماع، دمشق.

الوحيشـي، أحمـد بيـري (1998). **الأسـرة والـزواج (مقدمـة فـي علـم الإجتمـاع).** منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

الوريكـات، محمـد عبـد الله (2012)،**مبـادئ علـم الإجـرام** ،إثراء للنشـر والتوزيـع ،الطبعـة الثالثة ، الاردن.

الوريكــات، عايــد عــواد(2004). **نظريـــات علـــم الجريمـــة**، دار الشــروق للنشــر والتوزيع، الأردن.

الوهيبي، سليمان،(2011). **دور التشريعات القانونيـة فـي تحديـد أنمـاط الجـرائم والحـد منهـا مـن وجهـة نظـر رجـال القـانون : دراسـة ميدانيـة فـي سـلطنة عمـان**. رسـالة غير منشورة، جامعة مؤتة.

يسمينه، أيـة، (2012). **تقدير الـذات وعلاقتـه بظهـور السـلوك العدواني عنـد النسـاء المتـأخرات فـي سـن الـزواج، دراسـة مقارنـة.** رسـالة ماجستير غيـر منشـورة، جامعة مولود معمري، الجزائر.

ب – المراجع الأجنبية :

Badahdah, A.M & Tiemann, K.A(2005). Mate selection criteria , among Muslims Living in America. **Evolution and Human** Behavior 26,432-440

Barnes, J. C. & Beaver, M **(2012)**, Marriage and Desistance From Crime: A Consideration of Gene – Environment Correlation . **Journal of Marriage and Family**, 74, 19-33.

Bianca, E. Laub, John & Nieuwbeerta, Paul. **(2009)**, Marriage and Desistance from Crime in the Netherlands: Do Gender and Socio-Historical Context Matter?. **J quant criminal**, 25, 3-24.

Christian, Torkild, (2012) **Crime and the transition to marriage The roles of gender and partner's criminal involvement**

Feingold, A. (1997).**Gender differences in mate selection Preferences: a test of the parental investment Model**, Psychological bulletin.

Jones, G.(2004).**Not 'when to marry 'but whether to marry ': the changing context of marriage decisions in East and Southeast Asia**, in Jones,G&Ramdas, K.(ed),(Un)tying the knot :ideal and reality in Asian marriage. National University of Singapore: Asia Research Institute.

King, Ryan; Massoglia, Michael & Macmillan, Ross (2007) **The Context of Marriage and Crime: Gender**, The Propensity to Marry and Offending in Early Adulthood2007.

McGraw, K. (2002), **Environmental predictors of Geographic variation in Human mating preferences**, Ethnology

Rajecki, D.,. (1991).**Successful personal ads: Gender differences and similarities in offers. Stipulations and outcomes**. Basic & Applied Social sychology.

الملحق (أ)

الاستبانة بصورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

عزيزي الطالب ،عزيزتي الطالبة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ينوي الطالب القيام بدراسة تهدف للتعرف على : (**اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن)**، لذا أرجو التكرم بالنظر في إمكانية الإجابة على الأسئلة التي تنظمها قائمة الإستبانة المرفقة بمنتهى الدقة والموضوعية، لا سيما أن ما تدلون به من آراء أو بيانات سوف تعامل بمنتهى السرية ، ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الطالب

محمد عبد السلام القطـاونه

الجزء الأول:

- البيانات الشخصية (البيانات الشخصية) :

* النوع الاجتماعي: 1- ذكر ( ) 2- أنثى ( ).

* المستوى الدراسي : 1- السنة الأولى ( )

2- السنة الثانية ( )

3- السنة الثالثة ( )

4- السنة الرابعة ( )

5- السنة الخامسة ( )

* الكلية:

* تقدير المعدل: 1- ممتاز ( ) 2- جيد جداً ( )

3- جيد ( ) 4- مقبول ( )

*مستوى دخل أسرة الطالب : 1- منخفض ( ) 2- متوسط ( )

3- عالي ( )

(الجزء الثاني) :تعبر الفقرات التالية عن أسباب ارتفاع معدل متوسط سن الزواج راجياً التكرم بوضع إشارة (x) في المربع الذي يوافق إختياركم.

الرقم	الفقرات	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موفق بشده
1	خوف الشباب من المسؤوليات المترتبة عن الزواج يزيد من ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
2	لرغبة في مواصلة التعليم للذكور والإناث يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
3	تمسك بعض الأسر بالأعراف والتقاليد يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
4	البطالة لدى الشباب أدت إلى ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
5	ارتفاع أجرة السكن يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
6	ارتفاع تكاليف المعيشة تؤدي إلى ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
7	غلاء المهور يساهم في عزوف الشباب عن الزواج					
8	خوف الفتيات من تحمل المسؤوليات المترتبة عن الزواج يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
9	عدم موافقة الفتيات على الزواج من الرجال المتزوجين ولو بزوجة واحدة يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
10	إعالة الشاب لأسرته قبل الزواج يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
11	تأثر الفتيات بالزواج الفاشل يساعد على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
12	صعوبة توفر المسكن أدى إلى ارتفاع معدل					

	متوسط سن الزواج					
13	عدم تقدم الزوج الكفء للفتاه والبحث عنه يزيد من ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
14	عدم إعطاء الحرية في إختيار الشريك المناسب يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
15	خوف الفتاه على فقد وظيفتها وراتبها من أجل الزواج يساعد على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
16	سن الزواج للفتاه في الأردن أصبح بعد تخرجها وحصولها على الوظيفة، مما ساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
17	رفض زواج الأهل للفتاه الأصغر قبل شقيقتها الأكبر يسهم في زيادة العنف والكراهية وبالتالي اللجوء إلى ارتكاب الجرائم					
18	تؤثر المشاكل بين الأسر على ممارسة السلوك المنحرف وبالتالي تأخر سن الزواج					
19	رفض الشباب لشروط الفتاه وأهلها يساعد على ارتفاع معدل سن الزواج واللجوء إلى ارتكاب الجرائم					
20	عدم وجود الرغبة الشخصية في الزواج الشرعي واللجوء للزواج غير الشرعي يساعد على ارتكاب الجرائم					
21	ضعف الإمكانيات المادية للشاب من أجل الزواج تؤدي إلى إتباع السلوك المنحرف رتكاب الجرائم					
22	عدم الإستقرار الأسري يساهم في ارتكاب الجرائم					
23	يؤدي الإنفتاح الثقافي من خلال الإنترنت					

	والعولمة إلى تأخر سن الزواج والوقوع بالجريمة					
24	غض الأهل لمن يتقدم من الخُطاب يساهم في لجوء الفتاة إلى الإنحراف					
25	ضعف الوازع الديني بأهمية الزواج يساعد على ارتفاع سن الزواج مما يؤدي إلى ممارسة الجرائم					
26	ارتفاع معدل سن الزواج لدى كلا الجنسين يسهم في زيادة العلاقات المنحرفة ووقوع الجريمة في المجتمع					
27	البطالة من العوامل التي تسهم في ارتكاب الجرائم وذلك لتوفير متطلبات وتكاليف الزواج					
28	إصرار الأهل على زواج بناتهم من شباب يماثلوهن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي يدفع بهم إلى ارتكاب السلوكيات المنحرفة والوقوع في الجرائم					
29	ضغط الآباء على الشباب والفتيات بالزواج من أقاربهم يساعد على الوقوع في السلوك المنحرف والتوجه لإرتكاب الجريمة					
30	العنف داخل الأسرة يؤدي إلى ارتفاع معدل سن الزواج					

الملحق (ب)

الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الحَمدُ للهِ والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى رسُولِ الله.

عزيزي الطالب ،عزيزتي الطالبة.

السَّلامُ عَليكُم ورَحمَةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ وبعد.

ينوي الطالب القيام بدراسة تهدف للتعرف على : **(اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة في الأردن)**، لذا أرجو التكرم بالنظر في إمكانية الإجابة على الأسئلة التي تنظمها قائمة الإستبانة المرفقة بمنتهى الدقة و الموضوعية، لا سيما أن ما تدلون به من آراء أو بيانات سوف تعامل بمنتهى السرية ،ولن تُستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

شاكراً لكُم حُسنَ تعَاوِنكُم

الطالب

محمد عبد السلام القطاونه

(الجزء الأول) تعبر الفقرات التالية عن البيانات الشخصية للمبحوث راجياً وضع إشارة (x) في المكان المناسب.

* النوع الاجتماعي: 1- ذكر ( ) 2- أنثى ( ).

*المستوى الدر اسي : 1- السنة الأولى ( )
2- السنة الثانيـة ( )
3 - السنة الثالثة ( )
4- السنة الرابعة ( )
5- السنة الخامسة فأكثر ( )
6- دراسات عليا ( )

* الكلية : 1- الكليات الإنسانية ( ) 2- الكليات العلمية ( )

*المُعدَّل العـَام : 1- ممتاز ( ) 2- جيد جداً ( )
3- جيد ( ) 4- مقبول ( )

*الدخل الشهري للأسرة : 1- 190-250 ( )
2- 251-350 ( )
3-351-450 ( )
4- 451- فأكثر ( )

الجزء الثاني

الرقم	الفقرات	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موفق بشده
1	خوف الشباب من المسؤوليات المترتبة عن الزواج يزيد من ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
2	مواصلة التعليم الجامعي للذكور والإناث يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
3	تمسك بعض الأسر بالعادات والتقاليد الإجتماعية السائدة في المجتمع يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
4	تؤدي البطالة لدى الشباب إلى ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
5	ارتفاع أجرة السكن وصعوبة توفره قد يؤدي إلى عزوف بعض الشباب عن الزواج					
6	يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة إلى ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
7	يساهم غلاء المهور في عزوف الشباب عن الزواج وبالتالي تأخر سن زواجهم					
8	خوف الفتيات من تحمل المسؤوليات المترتبة عن الزواج يؤثر على ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
9	عدم موافقة بعض الفتيات على الزواج من الرجال المتزوجين يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
10	تساهم إعالة بعض الشب لأسرهم قبل الزواج في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
11	تأثر بعض الفتيات بالزواج الفاشل عند الأخريات يساعد على ارتفاع معدل متوسط					

	سن الزواج					
12	رفض بعض الأهالي تزويج بناتهم العاملات بقصد الإستفادة من رواتبهن قدر الإمكان يساهم في تأخر سن زواجهن					
13	عدم تقدم الزوج الكفء للفتاه والبحث عنه يزيد من ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
14	صعوبة إختيار الشريك المناسب يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن الزواج					
15	رغبة الفتاة في إنهاء تعليمها يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن زواجها					
16	الرغبة في حصول الفتاة على وظيفة يساهم في ارتفاع معدل متوسط سن زواجها					

(الجزء الثالث) تعبر الفقرات التالية عن أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج على معدلات الجريمة.

17	رفض زواج الأهل للفتاه الأصغر قبل شقيقتها الأكبر يسهم في اللجوء للعنف والكراهية وبالتالي ارتكاب الجرائم					
18	تؤثر المشاكل الأسرية على ممارسة السلوك المنحرف وبالتالي تأخر سن الزواج					
19	ارتفاع تكاليف الزواج قد يدفع البعض من الشباب لإرتكاب السلوك الجرمي من أجل توفير متطلبات الزواج					
20	عدم وجود الرغبة لدى الشباب في الزواج الشرعي واللجوء لأنماط أخرى للزواج يساعد على ارتكاب الجرائم					
21	يؤدي الإنفتاح الثقافي من خلال الإنترنت والعولمة إلى تأخر سن الزواج وبالتالي الوقوع في الجريمة					
22	رفض بعض الأهالي لمن يتقدم من الخُطاب يساهم في لجوء الفتاة إلى الإنحراف					
23	ضعف الوازع الديني لدى بعض الأسر بأهمية الزواج يساعد على ارتفاع سن الزواج مما يؤدي إلى ممارسة الجرائم					
24	ممارسة العلاقات غير الشرعية لدى بعض الشباب يساهم في تأخر سن زواجهم					
25	الفقر و البطالة من العوامل التي تسهم في ارتكاب الجرائم وذلك لتوفير					

	العبارة					
	متطلبات وتكاليف الزواج					
26	إصرار الأهل على زواج بناتهم من شباب يماثلوهن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي يدفع بهم إلى ارتكاب السلوكيات المنحرفة والوقوع في الجرائم					
27	ضغط الآباء على الشباب والفتيات بالزواج من أقاربهم يساعد على الوقوع في السلوك المنحرف والتوجه لإرتكاب الجريمة					
28	العنف داخل الأسرة يؤدي إلى عدم الرغبة في الزواج وبالتالي ارتفاع معدل سن الزواج					

الملحق (ج)

أسماء السادة المحكمين

السادة المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	الدكتور صبري الطراونة	جامعة مؤتة
2	الدكتور أحمد الطراونة	جامعة مؤتة
3	الدكتورة ولاء الصرايرة	جامعة مؤتة
4	الدكتور مراد المواجدة	جامعة مؤتة
5	الدكتور أحمد أبو أسعد	جامعة مؤتة

الملحق (د)
كتاب تسهيل المهام

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

الرقم : ١٥/١٣٥/ ١٣٤٠

التاريخ : ١٥/ جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ١٦/٣/٢٠١٤م

Ref. :

Date :

عطوفة مدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالب محمد عبدالسلام القطاونة، والذي يدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير علم اجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته الموسومة بـ: **"اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو أثر ارتفاع معدل متوسط سن الزواج وأثره على الجريمة"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

٣١/٢٠١٧م

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٩٦٢-٣-٢٣٧٢٣٨٠+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٩٦٢-٣-٢٣٧٥٥٤٠+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

المعلومات الشخصية

الاسم: محمد عبدالسلام القطاونة

التخصص: ماجستير علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2014